



جامعة الأزهر  
كلية البنات الإسلامية بأسسيوط  
المجلة العلمية

**التدابير الوقائية لحماية المدنيين أثناء النزاعات  
المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني**

إعداد

د. متعب بن صقر بن متعب الدرعان

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الأمير سطلام بن عبد العزيز

د. أحمد عيد الحسيني الشواف

قسم الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر.

د. محمد سيد محمد عبد اللطيف

قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الأمير سطلام بن عبد العزيز

( العدد الواحد والعشرون )

(ديسمبر ١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م)

## التدابير الوقائية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

متعب بن صقر بن متعب الدرعان

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز

البريد الإلكتروني: [m.aldraan@psau.edu.sa](mailto:m.aldraan@psau.edu.sa)

أحمد عيد الحسيني الشواف

قسم الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: [elshwaf.1979@yahoo.com](mailto:elshwaf.1979@yahoo.com)

محمد سيد محمد عبد اللطيف

قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز

البريد الإلكتروني: [m.heby@psau.edu.sa](mailto:m.heby@psau.edu.sa)

الملخص:

يركز هذا البحث على دراسة التدابير الوقائية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة من منظور الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني. تتناول الدراسة القيم الأساسية التي أرستها الشريعة الإسلامية لحماية المدنيين، والتي تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وتضمن عدم توجيه الأعمال العدائية نحو الفئات الضعيفة مثل الأطفال، والنساء، والشيوخ، والرهبان. وتبرز الدراسة التوافق بين هذه القيم الإسلامية والأسس التي تقوم عليها المعاهدات والمواثيق الدولية، خصوصاً اتفاقيات جنيف. تهدف الدراسة إلى تأكيد أن المبادئ الإنسانية التي تنادي بها القوانين الحديثة مستمدة بشكل كبير من الأحكام الإسلامية، التي تعنى بالإنسانية وتمنع الاعتداء على غير المشاركين في القتال. من خلال التحليل المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، يعرض البحث أمثلة على الإجراءات الوقائية التي تسهم في حماية المدنيين وضمان حقوقهم، مع التركيز على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الشرعية والقانونية في تنفيذ هذه المبادئ.

**الكلمات المفتاحية:** القانون الدولي الإنساني، الفقه الإسلامي، حماية المدنيين، اتفاقيات جنيف، النزاعات المسلحة.

## Preventive Measures for the Protection of Civilians during Armed Conflicts in Islamic Jurisprudence and International Humanitarian Law

*Mutaib bin Saqr bin Mutaib Al- Dar'an,*

*Department of Islamic Studies, College of Education, Prince Sattam bin Abdulaziz University, Saudi Arabia*

**Email:** [m.aldraan@psau.edu.sa](mailto:m.aldraan@psau.edu.sa)

*Ahmed Eid Al-Husseiny Al-Shawaf,*

*Department of Comparative Jurisprudence, Faculty of Sharia and Law, Tanta, Al-Azhar University, Egypt*

**Email:** [elshwaf.1979@yahoo.com](mailto:elshwaf.1979@yahoo.com)

*Mohammed Sayed Mohammed Abdel Latif,*

*Department of Psychology, College of Education, Prince Sattam bin Abdulaziz University, Saudi Arabia*

**Email:** [by@psau.edu.sa](mailto:by@psau.edu.sa)

### Abstract

*This research focuses on studying the preventive measures for the protection of civilians during armed conflicts from the perspectives of Islamic jurisprudence and international humanitarian law. The study examines the fundamental values established by Islamic law to protect civilians, which distinguish between combatants and non-combatants and ensure that hostilities are not directed towards vulnerable groups such as children, women, the elderly, and religious personnel. The study highlights the compatibility between these Islamic values and the principles underlying international treaties and conventions, particularly the Geneva Conventions. The study aims to emphasize that the humanitarian principles advocated by modern laws are largely derived from Islamic rulings that emphasize humanity and prohibit harming those who are not participating in the fighting. Through a comparative analysis between Islamic jurisprudence and international humanitarian law, the research presents examples of preventive measures that contribute to the protection of civilians and the safeguarding of their rights, with a focus on the need to strengthen cooperation between legal and religious institutions in implementing these principles.*

**Keywords:** *Armed Conflicts , Geneva Conventions , International Humanitarian Law , Islamic Jurisprudence , Protection Of Civilians*

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُؤُلُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>

## أما بعد :

فلقد انتشرت مؤخرا النزاعات الدولية المسلحة وكثر التنافر بين الدول، وهذه النزاعات أدت إلى حصد العديد من الأرواح البريئة التي لم تقاات أو تشتترك في القتال، ولعل من أكبر هذه الفئات معاناة لآثار الاقتتال والانتهاك هم المدنيون، و حاجتهم إلى الحماية والأمن والرعاية حاجة ملحة لضعف أغلب فئاتهم، أو لعدم اشتراك باقيهم في القتال.

لذلك كانت حقوق المدنيين وحمايتهم محل اهتمام العديد من التشريعات الوطنية وكذا المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ونتج عن ذلك العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقيات جنيف الأربع التي كانت نواة لتطور القانون الدولي وحجر الأساس في حماية هذه الفئات من المدنيين.

لكن الجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية تعد أول من نادى بحماية المدنيين ( النساء، والأطفال ، والشيوخ ، والرهبان ) ، فهي أول من فرقت بين المقاتلين وغير المقاتلين، وبينت أن أعمال القتال لا توجه لهذه الفئات الضعيفة، فلا توجه إلا للقادرين على القتال، فما تنادي به اليوم القوانين الدولية في معاهداتها ومواثيقها ما هو إلا نتاج مما طبق في الشريعة الإسلامية تطبيقا واقعيا في أبهى صور الرحمة والإنسانية.

(١) سورة العمران الآية ١٠٢

(٢) سورة الأحزاب الآية ٧٠ ، ٧١

فالمبدأ في الشريعة الإسلامية عدم جواز توجيه الأعمال القتالية إلا ضد المشاركين في القتال ولا يجوز الاعتداء على كل من لم يقاتل.

### أهداف الموضوع :

- بيان اهتمام الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية بحماية المدنيين.
- بيان احترام الشريعة لنبى آدم مهما كانت عقائدهم.
- إثبات أن الإسلام دين الرحمة ، والدفاع عما أُلصق به من افتراءات وأنه دين متعطف للقتل والدماء.
- التأكيد على أسبقية الشريعة الإسلامية للمعاهدات والمواثيق الدولية في مجال حماية المدنيين.

### أهمية الموضوع :

- ١- تزايد النزاعات، والحروب المسلحة التي يشهدها العالم، وخاصة المناطق العربية، والإسلامية، حيث شهدت انتهاكات جسيمة على الأبرياء؛ مما يتطلب التذكير والتأكيد على حقوق المدنيين وحمايتهم.
- ٢- إظهار مكانة الشريعة الإسلامية وعالميتها.
- ٣- الفائدة العظيمة التي تعود على المدنيين بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في الحروب.
- ٤- إظهار أن ما ينادي به المجتمع الدولي وحقوق الإنسان أمر مقر في الشريعة منذ عدة قرون.
- ٥- المساهمة في نشر الدين الإسلامي، فبمقارنة القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية تظهر معاني الرحمة والشفقة والعدل والإحسان ؛ مما يساعد في نشر محاسن الشريعة الإسلامية.

### أسباب اختيار الموضوع :

- ١- أهم أسباب الاختيار ترجع إلى أهميته المذكورة سابقا.
- ٢- ما يشاهد عبر الفضائيات ووسائل الإعلام من مشاهد مؤلمة ضد الأبرياء ، وكثرة الضحايا من المدنيين في الحروب.

٣- الرغبة في توضيح تدابير الحماية الخاصة بالمدنيين أثناء النزاعات المسلحة ؛ لحفظ حقوقهم ، وعدم التعدي عليهم.

٤- إبراز محاسن الشريعة الإسلامية وسماحتها في أنها تربط النزاعات المسلحة بأخلاقيات فاقت فيها القوانين الدولية.

٥- التأكيد على مرونة الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة بأنها تتناول تحديد مضمون التدابير الوقائية والحماية المقدمة لفئة المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة، خصوصاً في ضوء كثرة الانتهاكات الممارسة ضدهم ويدفع هذا الإشكال بالجواب عن الأسئلة التالية:  
من المقصود بالمدنيين؟

ما وضع المدنيين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؟

ما التدابير الوقائية المقدمة لحماية المدنيين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؟

### منهج البحث :

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال توضيح التدابير الوقائية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة من خلال النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الشريعة، وآراء فقهاء، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء الجزئيات في كتب الفقه التي تكلمت عن علاقة الدول ببعضها أثناء الحروب، وكيفية معاملة رعايا الدول أثناءها.

المنهج الاستنباطي: وذلك في استنباط وجه الدلالة من الأدلة التي وردت في المسائل محل البحث .

المنهج المقارن: بعرض أقوال أصحاب المذاهب الفقهية في المسألة واختيار ما هو راجح منها، مع الاختصار وعدم التوسع في الأقوال.

### خطة البحث والدراسة

**البحث التمهيدي :** التعريف بمصطلحات البحث.

**المطلب الأول:** المقصود بالتدابير الوقائية.

**المطلب الثاني:** المقصود بحماية المدنيين.

**المبحث الأول:** التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**المبحث الثاني:** التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**المبحث الثالث:** التدابير الوقائية لحماية الشيوخ وكبار السن أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية الشيوخ وكبار السن أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية الشيوخ وكبار السن أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**المبحث الرابع:** التدابير الوقائية لحماية الرسل والسفراء ( المبعوثين الدبلوماسيين ) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية الرسل والسفراء ( المبعوثين الدبلوماسيين ) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية الرسل والسفراء ( المبعوثين الدبلوماسيين ) أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**المبحث الخامس:** التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى والأسرى أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى والأسرى أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى والأسرى أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**المبحث السادس:** التدابير الوقائية لحماية من انقطع للعبادة ( الرهبان وأصحاب الصوامع) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية من انقطع للعبادة ( الرهبان وأصحاب الصوامع) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية من انقطع للعبادة ( الرهبان وأصحاب الصوامع) أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**المبحث السابع:** التدابير الوقائية لحماية أفراد الخدمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

**المطلب الأول:** التدابير الوقائية لحماية أفراد الخدمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي.

**المطلب الثاني:** التدابير الوقائية لحماية أفراد الخدمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

**الخاتمة.**



## المبحث التمهيدي

### التعريف بمصطلحات البحث

ولما كان البحث يتكلم عن التدابير الوقائية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، كان حتما علينا في البداية أن نوضح المقصود بالتدابير الوقائية، ثم المقصود بحماية المدنيين، وجاء ذلك في مطلبين:

### المطلب الأول: المقصود بالتدابير الوقائية

أولاً: نعرّف التدابير لغة واصطلاحاً:

التدابير لغة: التدابير جمع تدبير. والتدبير في الأمر: أن تتنظر إلى ما يوول إليه عاقبته. والتدبير: التفكير فيه. (١) والتدبير: أن يتدبر الرجل أمره ويدبره أي ينظر في عواقبه. (٢) التدابير اصطلاحاً: قال الجرجاني: "التدبير: استعمال الرأي بفعلٍ شاق، وقيل: التدبير: النظر في العواقب بمعرفة الخير، وقيل: التدبير: إجراء الأمور على علم العواقب، وهي لله تعالى حقيقة، وللعبد مجازاً" (٣)، وقيل هي: " مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها لتحقيق أهداف معينه. (٤) وقيل هي مجموعة من الاحتياطات وما من شأنه ضمان الطمأنينة والأمن لأفراد المجتمع من المخاطر. (٥)

- (١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ٢٧٣/٤؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ٦٥٥/٢، مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ص ١٠١
- (٢) لسان العرب لابن منظور، المرجع السابق ٢٧٣/٤
- (٣) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ص ٥٤
- (٤) التدابير الدولية للوقاية من الجريمة (دراسة فقهية)، منى سمير محمد أبو عرييان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠١٦م/١٣
- (٥) تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني، د/ ضيف الله محمود، بحث منشور في مجلة التربية بالقاهرة، العدد (١٨٩) الجزء (٣) ٢٠٢١، ص ٤٨٤

## ثانياً: تعريف الوقائية لغة واصطلاحاً:

الوقائية لغة: قال ابن فارس (وقى) الواو والقاف والياء: كلمة واحدة تدل على دفع شيء عن شيء بغيره. ووقيته أقيه وقياً. والوقاية: ما يقي الشيء. واتفق الله: توقه، أي اجعل بينك وبينه كالوقاية. (١) ووقيته وقياً ووقاية: صنته، والوقاء والوقاء والوقاية: ما وقيته به والتوقية: الحفظ. (٢) وقيت الشيء أقيه، إذا صنته وسترته عن الأذى. (٣)

ومنه قوله تعالى ﴿فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ﴾ (٤)

ومنه حديث علي «كنا إذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم» (٥) أي جعلناه وقاية لنا من العدو. (٦)

الوقائية اصطلاحاً: حماية أمور بها للدفاع عن مصالح أساسية. (٧)

وقيل حفظ الشيء وستره وصيانته من الأذى.

وقيل هي: إجراءات تهدف للحفظ مما نهى الله عنه من أقوال وأفعال، لتحقيق المصالح، ودرء المفسد. (٨)

وبناء على المقدمة السابقة يمكن تعريف التدابير الوقائية بأنها: مجموعة من الاحتياطات تهدف لحفظ الشيء وستره وصيانته من الأذى والمخاطر.

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر، ١٣١/٦

(٢) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ٤٧/٤

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٢١٧/٥

(٤) سورة الإنسان الآية ١١

(٥) مسند الإمام أحمد ٣٠٧/٢؛ السنن الكبرى للنسائي ٣٤/٨، وللحديث شاهد في صحيح البخاري والبخاري:

(كتاب المغازي - باب قول الله تعالى ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ الآية - ح (٤٣١٦، ٤٣١٧)، وشاهد

في صحيح مسلم (كتاب الجهاد والسير - باب في غزوة حنين - ح (٨٠)، ١٤٠١/٣)

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات ٢١٧/٥

(٧) التدابير الوقائية من الجرائم القولية، د/ إبراهيم سعد بن سيف، ص ٢٥

(٨) التدابير الدولية للوقاية من الجريمة (دراسة فقهية)، منى سمير محمد أبو عريان، رسالة ماجستير،

الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠١٦م ١٢/١، ١٣

## المطلب الثاني: المقصود بحماية المدنيين

### أولاً: تعريف الحماية لغة واصطلاحاً:

الحماية لغة: حَمَيْتُ الشَّيْءَ حِمَايَةً أَي دَفَعْتَهُ عَنْهُ ، وَحَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَةً: مَنْعْتُهُ أَكْلَ مَا يَضُرُّهُ (١)

قال ابن فارس: "والحاميَةُ الرجلُ يحمي أصحابه في الحَرْبِ. يُقَالُ: كَانَ فُلَانٌ عَلَى حَامِيَةِ الْقَوْمِ أَي آخِرٍ مِنْ يَحْمِيهِمْ فِي أَنْهَارِهِمْ، وَالْحَامِيَةُ أَيضاً جَمَاعَةٌ يَحْمُونَ أَنْفُسَهُمْ". (٢)

الحماية اصطلاحاً: لا يوجد فرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للحماية.

### ثانياً: تعريف المدنيين لغة واصطلاحاً:

المدنيون لغة: مَدَنٌ بِالْمَكَانِ، إِذَا أَقَامَ بِهِ. (٣)

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: مَدَنِيٌّ : ١ - اسم منسوب إلى مدينة.

٢ - خاصٌّ بالمواطن أو بمجموع المواطنين، عكس عسكري. (٤)

المدنيون اصطلاحاً: سوف أقوم هنا بتعريف مصطلح المدنيين في القانون، ثم ما يقابله في الفقه الإسلامي.

### ١- تعريف المدنيين عند فقهاء القانون الدولي:

-عرفت المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف في فقرتها الأولى السكان المدنيين بأنهم " الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر...." (٥)

(١) كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، الناشر:

دار ومكتبة الهلال ٣/٣١٢

(٢) تهذيب اللغة لابن فارس ٥/١٧٨

(٣) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت

، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م ٢/٦٨٣

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة ٣/٢٠٧٩

(٥) حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح آلاء محمد فارس عبد الجليل ص ٥ جامعة بيروت عام ٢٠٠٨.

- ونصت المادة ١٥/ب من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢/أغسطس ١٩٤٩ م، على أن "الأشخاص المدنيين الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء إقامتهم في هذه المناطق"<sup>(١)</sup>

- كما نصت المادة ٥٠ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ على بعض القواعد الخاصة بتحديد الوضع القانوني للمدنيين هي:

أ- المدني هو من لا ينتمي إلى الفئات التالية:

- أفراد القوات المسلحة والميليشيات المتطوعة التي تعد جزءا منها.

- أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنوا ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاضرة.

- السكان الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية حالة الهبة الشعبية.

ب- يندرج في السكان المدنيين كافة السكان المدنيين.

ج- لا يفقد المدنيون حقهم هذا بسبب وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين.

ونصت المادة ذاتها على أنه " وإذا ثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنيا أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنيا ".<sup>(٢)</sup>

ومعنى ذلك أن الأصل في الإنسان أنه مدني، ولا يعتبر غير مدني إلا إذا ثبت مشاركته في الأعمال العسكرية بأي صورة من صور المشاركة.

٢- تعريف المدنيين عند فقهاء الشريعة الإسلامية:

أ- تعريف المدنيين عند فقهاء الشريعة الإسلامية القدامى:

مصطلح المدنيين لم يذكره فقهاء الشريعة الإسلامية بنفس المسمى، وإنما تم التعبير عن معناه بمصطلحات أخرى منها:

(١) المادة ١٥/ب من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢/أغسطس ١٩٤٩ م

(٢) المادة ٥٠ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧

غير المقاتلة<sup>(١)</sup>، وغير المقاتلين<sup>(٢)</sup>، ومن ليس من أهل القتال<sup>(٣)</sup>، من ليس من أهل المناصب<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك من مصطلحات استخدمها الفقهاء تدل على التمييز بين المقاتلين الذين يجوز قتلهم في الحرب، وبين غير المقاتلين الذين، التزموا الحياد ولم يشاركوا في القتال صورة أو معنى. والذين لا يشاركون في القتال كالنساء، والصبيان، والشيوخ، والرهبان، والرسول، والسفراء، والفلاحين غيرهم هم ما يسمى حديثاً بالمدنيين، فالمدنيون هم غير المقاتلين عند الفقهاء بالمفهوم العام لمصطلح المدنيين.

والمتتبع لكتب الفقه يجد أن هناك معياران لتحديد مدلول المدنيين شرعاً:

### المعيار الأول: معيار القدرة على القتال:

فمن لا يتسنى منه القتال كالنساء والصبيان والشيخ الهرم والمرضى، ليسوا من عداد المقاتلين.

### المعيار الثاني: معيار إرادة القتال:

فمن لا يريد القتال وانعزل بنفسه كالرهبان وأصحاب الصوامع وكل من انقطع للعبادة، والفلاحين، ومن انشغل بالتجارة، وأفراد الخدمات، لا يعدون من المقاتلين.<sup>(٥)</sup>

### ب- تعريف المدنيين عند فقهاء الشريعة الإسلامية المعاصرين:

- يعرف أد/ وهبة الزحيلي للمدنيين بأنهم: "هم الذين ألقوا وانصرفوا إلى أعمالهم وكل من له صفة حيادية فعلا عن معاونة العدو"

(١) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد

الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت ٣٨٦هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ٦٦/٣

(٢) المختصر الفقهي، محمد بن محمد ابن عرفة الورعني التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣هـ)، ط:

مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية ٣٩/٣

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة

المقدسي، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت ٤٢٦/١٠

(٤) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت

٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ٢٣٥/١

(٥) حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بين القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي، الطالبة سوري

إيمان، رسالة ماجستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أبو بكر بلقايد، ٢٠١٥ م، ص ٢٢

وإذا قامت الحرب بين المسلمين وغيرهم من الحربيين انقسم الناس إلى:

القسم الأول : مقاتلين يحاربون المسلمين أو يعاونون على محاربتهم.

القسم الثاني : غير مقاتلين وهم الذين امتنعوا عن القيام بأي عمل عدائي ضد المسلمين، فهؤلاء هم المدنيون المسالمون الذين لا يشكلون خطرًا على الدعوة الإسلامية من الأطفال والنساء والشيوخ والفلاحين وغيرهم. (١)

- يعرفهم د/ حسن أبو غدة: بأنهم الذين لا يمارسون الأعمال الحربية وينبغي للعدو احترامهم. (٢)

وعرفهم د/محمد سليمان الفراء: كل شخص لا يتأتى منه القتال صورة أو معنى، لاعتبارات بدنية أو عرفية، كالنساء والصبيان والرسل وغيرهم من الناس الذين لا صلة لهم بالنشاطات العسكرية والحربية على اختلاف صورته. (٣)

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نوجز القول بأن المقصود بالتدابير الوقائية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة:

هي مجموعة من الاحتياطات في وقت النزاعات المسلحة تهدف إلى حماية وصيانة الأشخاص الذين لا يشتركون في القتال ولا الأعمال العسكرية صورة أو معنى إما لضعفهم وعدم قدرتهم على القتال كالنساء والأطفال والشيوخ، أو لعدم إرادتهم للقتال كالرهبان والعباد. والذين لا يشاركون في القتال كالنساء، والصبيان، والشيوخ، والرهبان، والرسل، والسفراء، والفلاحين غيرهم هم ما يسمى حديثاً بالمدنيين، فالمدنيون هم غير المقاتلين عند الفقهاء بالمفهوم العام لمصطلح المدنيين.

(١) العلاقات الدولية في الإسلام، د/وهبة الزحيلي ص ٣٣

(٢) مجلة الشريعة والقانون العدد الحادي عشر عام ١٩٨٩ الدكتور حسن أبو غده ص ٩٥

(٣) أحكام القانون الدولي الإنساني في الإسلام، د. محمد سليمان الفراء، الجامعة الإسلامية بغزة، ص ٦٠

## المبحث الأول

### التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

#### في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

نظرا لما عانى منه الأطفال من ويلات الحروب العالمية، تم عقد العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضع التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية قد سبقت هذه العهود والمواثيق في وضع التدابير التي تحمي الأطفال من ويلات هذه الحروب، وسوف نوضح ذلك في مطلبين:

#### المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي

لا يجوز قتل الأطفال ولا الاعتداء عليهم؛ لأنهم ليسوا من أهل الحرب والقتال، إلا لو قاتلوا وحملوا السلاح فيقتلون، وقد أجمع على هذا الجمهور من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> قال الكاساني من الحنفية: "أَمَّا حَالُ الْقِتَالِ فَلَا يَحِلُّ فِيهَا قَتْلُ امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا شَيْخٍ فَإِنَّ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، فَلَا يُقْتَلُونَ، وَلَوْ قَاتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَتِلَ"<sup>(٥)</sup>. قال ابن العربي من المالكية: "وَفِيهِ سِتُّ صُورٍ: ... الثَّابِتَةُ: الصَّبِيَانُ؛ فَلَا يُقْتَلُ الصَّبِيُّ لِنَهْيِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ قَتْلِ الذَّرِيَّةِ، فَإِنْ قَاتَلَ قُتِلَ حَالَةَ الْقِتَالِ..."<sup>(٦)</sup> قال النووي من الشافعية: "أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا فَإِنْ قَاتَلُوا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ يُقْتَلُونَ..."<sup>(٧)</sup> قال ابن قدامة من الحنابلة: "مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا فَتِحَ حِصْنٌ، لَمْ يُقْتَلْ مَنْ لَمْ يَحْتَلِمِ، أَوْ يُنْبِتِ، أَوْ يَبْلُغُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً. وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا ظَفَرَ بِالْكَفَّارِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقْتَلَ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغْ،

(١) المبسوط للسرخسي ٢٩/١٠، فتح القدير لابن الهمام ٥٣/٥

(٢) المدونة للإمام مالك ٤٩٩/١، بداية المجتهد لابن رشد ١٤٦/٢، حاشية الدسوقي ١٧٧/٢

(٣) الأم للشافعي ١٤٨/٤، الحاوي الكبير للماوردي ٣٩٩/٨

(٤) المعنى لابن قدامة ٢٢١/٩، شرح منتهى الإرادات ٢٢٣/١

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ١٠١/٧

(٦) باختصار أحكام القرآن لابن العربي ١٤٨/١ - ١٥٠

(٧) شرح النووي على مسلم ٤٨/١٢

بِغَيْرِ خِلَافٍ ..... (١)

**الأدلة على عدم جواز قتل الصبيان :**

١- قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (٢)

قال القرطبي : وقال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومجاهد: هي محكمة، أي قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلونكم، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان والرهبان وشبههم. (٣)

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَفْتُولَةً، «فَأَنكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» (٤) ، وفي لفظ «فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» (٥)

٣- عَنْ رَبَاحِ بْنِ رَبِيعٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «انظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ. فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِنِقَاتِلَ» ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ: " انْطَلِقْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ لَا تَقْتُلَ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا. (٦)

**وجه الدلالة:** الحديث دل صراحة على تحريم قتل الذراري، والعسفاء وهم الفلاحون...ومن في حكمهم ممن لم يقاتل ولا رأى له في القتال. (٧)

٤- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ

(١) باختصار المعنى لابن قدامة ٣١٠/٩ ، ٣١١

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٠

(٣) تفسير القرطبي ٣٤٨/٢

(٤) صحيح البخاري، ك: الجهاد والسير، ب: قتل الصبيان في الحرب، برقم (٣٠١٤) ، صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب برقم (١٧٤٤)

(٥) صحيح البخاري، ك: الجهاد والسير، ب: قتل النساء في الحرب، برقم (٣٠١٥) ، صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب برقم (١٧٤٤)

(٦) صحيح مسلم ، ك: الجهاد والسير، ب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصية إياهم بإداب الغزو وغيرها ، حديث رقم ١٧٣١، سنن أبي داود، ك: الجهاد، ب: في قتل النساء، برقم ٢٦٦٩

(٧) المبسوط: السرخسي: ١٠٩/١٠. وفتح القدير: ابن الهمام: ٤٥٣/٥.



أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْ صَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، فأتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً .....» (١)

٥- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمَشِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ، .... ثُمَّ قَالَ: سَتَجِدُ قَوْمًا رَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنفُسَهُمْ، فَدَعَهُمْ، وَمَا رَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنفُسَهُمْ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا عَنْ أَوَاسِطِ رُغُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ، فَأَضْرِبْ مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ، وَإِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، .... (٢)

٦- عَنْ عَطِيَّةِ الْفُرْطَيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ أَنْ يُقْتَلَ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ كُلُّ مَنْ أَنْبَتَ مِنْهُمْ، وَكُنْتُ غُلَامًا، فَوَجَدُونِي لَمْ أَنْبِتْ، فَخَلَّوْا سَبِيلِي. (٣)

٧- من الإجماع: نقل الإجماع على النهي عن قتل الصبيان غير واحد من الفقهاء كابن الهمام من الحنفية<sup>(٤)</sup>، وابن رشد، وابن عبد البر من المالكية<sup>(٥)</sup>، والنووي، وابن حجر من

(١) صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصية إياهم بأداب الغزو وغيرها برقم (١٧٣١)، ١٣٥٧/٣

(٢) شرح السنة للبغوي برقم ٢٦٩٦، السنن الكبرى للبيهقي برقم ١٨١٤٨، موطأ الإمام مالك ٤٤٧/٢، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان وهو بهذا معضل. ورواها أيضاً البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي عمران الجوني، ورواها ابن أبي شيبة في المصنف من طريق يحيى بن أبي مطاع وكلهم لم يدرك اب بكر، واصلح هذه الطرق رواية ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم البجلي في المصنف برقم ١٩٥٢٢ عن قيس، أو غيره يحسب الشك منه قال: بعث أبو بكر جيشاً إلى الشام فخرج يشيعهم على رجله فقالوا: يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن لو ركبت، قال: أحسب خطأي في سبيل الله... و وطرق الوصية وإن كانت ضعيفة إلا انه يحتج بها بمجموع طرقها .

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ٢٤٤/٢

(٤) قال ابن الهمام من الحنفية: وما الظن إلا أن حرمة قتل النساء والصبيان إجماع. فتح القدير لابن الهمام ٥٥٢/٥

(٥) قال ابن رشد: لا خلاف بينهم في أنه لا يجوز قتل صبيانهم ولا قتل نساءهم ما لم تقاوم المرأة والصبي " بداية المجتهد ١٤٦/٢؛ قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على القول بجملة هذا الحديث ولا يجوز عندهم قتل نساء الحربيين ولا أطفالهم لأنهم ليسوا ممن يُقاتل في الأغلب التمهيد لابن عبد البر ١٢٨/١٦

الشافعية<sup>(١)</sup>، وابن تيمية من الحنابلة<sup>(٢)</sup>، وابن حزم من الظاهرية<sup>(٣)</sup> وغيرهم .

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني

يضع القانون الدولي الإنساني حماية عامة للأطفال، وذلك بوصفهم أشخاصا غير مشاركين في الأعمال الحربية ، كذلك يضمن لهم حماية خاصة وذلك باعتبارهم فئة تحتاج إلى حماية ورعاية خاصة.<sup>(٤)</sup>

**أولا: الحماية العامة:** وهي حماية المدنيين عموما ومن بينهم الأطفال.

- ففي اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م ، في الباب الثالث: وضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم، قد جاءت المواد من ( ٢٧ - ٣٤ ) بحماية المدنيين و قواعد معاملتهم، ومن ذلك:

المادة ٢٧: للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السبب وفضول الجماهير.....المادة ٢٨ : لا يجوز استغلال أي شخص محمي.....المادة

(١) قال النووي: قَوْلُهُ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا شرح مسلم للنووي ٤٨/١٢ ؛ قال ابن حجر : وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ كَمَا نَقَلَ بِن بَطَّالٍ وَعَبْرَهُ عَلَى مَنْعِ الْقَصْدِ إِلَى قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوُلْدَانِ أَمَّا النِّسَاءُ فَلِضَعْفِهِنَّ وَأَمَّا الْوُلْدَانُ فَلِقُصُورِهِمْ عَنْ فِعْلِ الْكُفْرِ فتح الباري لابن حجر ١٤٨/٦

(٢) قال ابن تيمية : وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْقِتَالِ الْمَشْرُوعِ هُوَ الْجِهَادُ وَمَقْصُودُهُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ هَذَا قُوتِلَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمُمَانَعَةِ وَالْمُقَاتِلَةِ كَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ... وَنَحْوِهِمْ فَلَا يُقْتَلُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ مجموع الفتاوى ٣٥٤/٢٨

(٣) قال ابن حزم وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَبْلَ صِيَابِهِمْ وَلَا نِسَائِهِمُ الَّذِينَ لَا يُقَاتِلُونَ... مراتب الاجماع لابن حزم ١١٩/١

(٤) وضع الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، د. هبة أبو العمايم، مجلة الطفولة والقيمة عدد ٩، مجلد ٣، ٢٠٠٣ م ص ١١١

٢٩ : طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته أشخاص محميون مسؤول عن المعاملة التي يلقونها من وكلائه، دون المساس بالمسؤوليات الفردية التي يمكن التعرض لها. المادة ٣٠ : تقدم جميع التسهيلات للأشخاص المحميين.... المادة ٣١ : تحظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين..... المادة ٣٢ : تحظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها. ولا يقتصر هذا الحظر علي القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية العلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي..... المادة ٣٣ : لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقرتها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب ، السلب محظور، تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.... المادة ٣٤ : أخذ الرهائن محظور. (١)

-وفي البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، في الباب الرابع: السكان المدنيون، المادة ٤٨ : تعمل أطراف النزاع علي التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية. (٢) ويدخل فيهم ضمنا الأطفال.

**ثانيا: الحماية الخاصة:** وهي القوانين التي تكلمت عن حماية الأطفال خاصة، حيث إنه يجب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه.... (٣)

(١) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، في الباب الثالث: وضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم المواد من ( ٢٧ - ٣٤ )  
(٢) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ، في الباب الثالث: وضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم المواد من ( ٢٧ - ٣٤ )  
(٣) البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ /أغسطس ١٩٤٩م، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية المادة ٤٨

- فقد نصت المادة ٧٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف على أنه:

يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهما الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء، ويجب أن تهئ لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما سواء بسبب سنهم أم لأي سبب آخر.<sup>(١)</sup>

- كما نصت المادة ٤ فقرة ٣ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف على أنه:

يجب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بالقدر الذي يحتاجون إليه.<sup>(٢)</sup>

-كما تناولت المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، موضوع إجلاء الأطفال أثناء النزاعات المسلحة كوسيلة من الوسائل الحماية للأطفال فنصت على أن "يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى، والمرضى، والعجزة، والمسنين، والأطفال، والنساء النفاس، من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق."<sup>(٣)</sup>

-كما نصت المادة ٢٤ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، أنه علي أطراف النزاع أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلي أشخاص ينتمون إلي التقاليد الثقافية ذاتها. وعلي أطراف النزاع أن تسهل إيواء هؤلاء الأطفال في بلد محايد طوال مدة النزاع، بموافقة الدولة الحامية، إذا وجدت، وبشرط الاستيثاق من مراعاة المبادئ المبينة في الفقرة الأولى. وعليها فوق ذلك أن تعمل علي اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان التحقق من هوية جميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، عن طريق حمل لوحة لتحقيق الهوية أو بأي وسيلة أخرى.<sup>(٤)</sup> والعرض السابق يؤكد لنا مدى استفادة القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية من الشريعة الإسلامية.

(١) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ / أغسطس ١٩٤٩ ، المادة ٧٧

(٢) البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف في المادة ٤ فقرة ٣

(٣) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ أغسطس ، المادة ١٧

(٤) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ / أغسطس ، المادة ٢٤

## المبحث الثاني: التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

ونظرا لما عانى منه النساء أيضا من ويلات الحروب العالمية، تم عقد العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضع التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة، والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية قد سبقت هذه الجهود والمواثيق في وضع التدابير التي تحمي النساء من ويلات هذه الحروب، وسوف نوضح ذلك في مطلبين:

### المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي

لا يجوز قتل النساء ولا الاعتداء عليهن؛ لأنهن ليسوا من أهل الحرب والقتال، إلا لو قاتلوا وحملوا السلاح فيقتلون، وقد أجمع على هذا الجمهور من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>

قال الكاساني من الحنفية: "أَمَّا حَالُ الْقِتَالِ فَلَا يَحِلُّ فِيهَا قَتْلُ امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا شَيْخٍ فَانٍ..... لِأَنَّ هَوْلَاءَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، فَلَا يُقْتَلُونَ، وَلَوْ قَاتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَتْلًا"<sup>(٥)</sup>

قال ابن العربي من المالكية: "وَفِيهِ سِتُّ صُورٍ: ... الْأُولَى: النَّسَاءُ: قَالَ عَلَمًاؤُنَا: لَا تَقْتُلُوا النَّسَاءَ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلْنَ.... وَهَذَا مَا لَمْ يُقَاتِلْنَ، فَإِنْ قَاتَلْنَ قُتِلْنَ..."<sup>(٦)</sup> قال النووي من الشافعية: " أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النَّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا فَإِنْ قَاتَلُوا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ يُقْتَلُونَ..."<sup>(٧)</sup>

قال ابن قدامة من الحنابلة: ولا تقتل امرأة، ولا شيخ فان .....<sup>(٨)</sup>

(١) المبسوط للسرخسي ٢٩/١٠، فتح القدير لابن الهمام ٤٥٣/٥

(٢) المدونة للإمام مالك ٤٩٩/١، بداية المجتهد لابن رشد ١٤٦/٢، حاشية الدسوقي ١٧٧/٢

(٣) الأم للشافعي ١٤٨/٤، الحاوي الكبير للماوردي ٣٩٩/٨

(٤) المغنى لابن قدامة ٢٢١/٩، شرح منتهى الإرادات ٦٢٣/١

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ١٠١/٧

(٦) باختصار أحكام القرآن لابن العربي ١٤٨/١ - ١٥٠

(٧) شرح النووي على مسلم ٤٨/١٢

(٨) المغنى لابن قدامة ٣١١ / ٩

## الأدلة على عدم جواز قتل النساء :

١- قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (١) قال الطبري: "ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين.. إن ذلك في النساء والذرية ومن لم يتصب لك الحرب منهم" (٢)

عن علي، وعن ابن عباس: ... يقول: لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ولا الشيخ الكبير ولا من ألقى إليكم السلم وكف يده، فإن فعلتم هذا فقد اعتديتم. (٣)

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً، «فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» (٤)، وفي لفظ «فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» (٥)

٣- عَنْ رَبَاحِ بْنِ رَبِيعٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «انظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ. فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِنِقَاتِلَ» ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ: " انْطَلِقْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ لَا تَقْتُلَ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا. (٦)

**وجه الدلالة:** الحديث دل صراحة على تحريم قتل النساء، والذراري...ومن في حكمهم ممن لم يقاتل ولا رأى له في القتال. (٧)

- كما دل على أن علة القتل هي إطاعة القتال وهي منتفية عن المرأة فما كانت لتقاتل .

(١) سورة البقرة الآية ١٩٠

(٢) تفسير الطبري ٥٦٢/٣

(٣) تفسير الطبري ٥٦٣/٣

(٤) صحيح البخاري، ك: الجهاد والسير، ب: قتل الصبيان في الحرب، برقم (٣٠١٤) ، صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب برقم (١٧٤٤)

(٥) صحيح البخاري، ك: الجهاد والسير، ب: قتل الصبيان في الحرب، برقم (٣٠١٥) ، صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب برقم (١٧٤٤)

(٦) سنن أبي داود، ك: الجهاد، ب: في قتل النساء، برقم ٢٦٦٩ ، صحيح ابن حبان ١٤٧/٣ ، مسند أحمد برقم ١٥٩٩٢ ، قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد حسن لغيره

(٧) المبسوط: السرخسي: ١٠٩/١٠ . وفتح القدير: ابن الهمام: ٤٥٣/٥ .

٤- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمَشِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ أَمِيرَ رِبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ، .... ثُمَّ قَالَ: ، وَإِنِّي مُوَصِّيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، .... (١)

٥- من الإجماع: نقل الاجماع على النهي عن قتل النساء غير واحد من الفقهاء كابن الهمام من الحنفية<sup>(٢)</sup> ، وابن رشد ، وابن عبد البر من المالكية<sup>(٣)</sup>، والنووي، وابن حجر من الشافعية<sup>(٤)</sup>، وابن تيمية<sup>(٥)</sup>، من الحنابلة ، وابن حزم من الظاهرية<sup>(٦)</sup> وغيرهم .

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني

يضع القانون الدولي الإنساني حماية عامة للنساء، وذلك بوصفهم أشخاصا غير مشاركين في الأعمال الحربية ، كذلك يضمن لهم حماية خاصة وذلك باعتبارهم فئة ضعيفة تحتاج إلى حماية ورعاية خاصة. (٧)

(١) سبق تخريجه عند الحديث عن الأطفال

(٢) قال ابن الهمام من الحنفية: وَمَا الظَّنُّ إِلَّا أَنْ حُرْمَةَ قَتْلِ النِّسَاءِ إجماعٌ. فتح القدير لابن الهمام ٥/٥٢٤

(٣) قال ابن رشد: لا خلاف بينهم في أنه لا يجوز قتل صبيانهم ولا قتل نسايتهم ما لم تقاتل المرأة والصبي "

بداية المجتهد ٢/١٤٦ ؛ قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على القول بجُملةِ هذا الحديثِ ولا يجوزُ عندهم

قَتْلُ نِسَاءِ الْحَرْبِيِّينَ وَلَا أَطْفَالِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِمَّنْ يُقَاتِلُ فِي الْأَعْلَابِ التمهيد لابن عبد البر ١٦/١٣٨

(٤) قال النووي: قَوْلُهُ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى

الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا شرح مسلم للنووي ١٢/٤٨ ؛ قال ابن

حجر : وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ كَمَا نَقَلَ بِنُ بَطَّالٍ وَعَزَّيْرُهُ عَلَى مَنَعِ الْقَصْدِ إِلَى قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوُلْدَانِ أَمَا النِّسَاءُ فَلِضَعْفِهِنَّ

وَأَمَا الْوُلْدَانُ فَلِفِضْوَرِهِمْ عَنْ فِعْلِ الْكُفْرِ فتح الباري لابن حجر ٦/١٤٨

(٥) قال ابن تيمية : وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْقِتَالِ الْمَشْرُوعِ هُوَ الْجِهَادُ وَمَقْصُودُهُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَأَنْ تَكُونَ

كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ هَذَا قُوتِلَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمَمَانَعَةِ وَالْمُقَاتِلَةِ

كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ... وَنَحْوِهِمْ فَلَا يُقَاتَلُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ مجموع

الفتاوى ٢٨/٣٥٤

(٦) قال ابن حزم وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَبْلَ صَبْيَانِهِمْ وَلَا نِسَائِهِمُ الَّذِينَ لَا يُقَاتِلُونَ. مراتب الاجماع لابن حزم ١/١١٩

(٧) يتصرف وضع الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، د. هبة أبو العمائم، مجلة

الطفولة والقيمة عدد ٩، مجلد ٣، ٢٠٠٣ م ص ١١١

**أولاً: الحماية العامة:** وهي حماية المدنيين عموماً ومن بينهم النساء.

ويراجع في هذا الشأن نصوص الاتفاقيات المذكورة في الحماية العامة للأطفال.

**ثانياً: الحماية الخاصة:** يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن،

ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن.<sup>(١)</sup>

كما جاء البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف بقواعد خاصة لحماية النساء منها:

- المادة ٧٥ فقرة ٥ : تحجز النساء اللواتي قيدت حريتهن لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال ويوكل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء، ومع ذلك ففي حالة اعتقال أو احتجاز الأسر فيجب قدر الإمكان أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحد.

- المادة ٧٦ : قررت حماية النساء ضد الاغتصاب والإكراه ، وضد أي صورة من صور خدش الحياء حيث جاء فيها:.... يجب أن يكون النساء في موضع احترام خاص ، وأن يتمتعن بالحماية، ولا سيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، وضد أي صورة من صور خدش الحياء.<sup>(٢)</sup>

- كما نصت المادة ١٦ : من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، على أن يكون الجرحى المرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين.<sup>(٣)</sup>

- ونصت أيضاً المادة ٢٧ : من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، على أنه: ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء علي شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب، والإكراه علي الدعارة وأي هتك

(١) اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م الخاصة بمعاملة المدنيين ، المادة ٢٧

(٢) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ /أغسطس ١٩٤٩ م والمتعلق بحماية

ضحايا المنازعات المسلحة الدولية المواد ٧٥ ، ٧٦

(٣) المادة ١٦ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس

١٩٤٩م



لحرمتهن. (١)

- كما نصت المادة ٣٨ / ٥ : من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، على أنه: يجب أن ينتفع... الحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة من العمر من أي معاملة تفضيلية يعامل بها رعايا الدولة المعنية. (٢)

وقد جاء في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بحماية النساء والأطفال، ما يلي:

١- يحظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، الأمر الذي يلحق آلاما لا تحصى بهم، وخاصة بالنساء والأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مناعة، وتدان هذه الأعمال.

٤- يتعين على جميع الدول المشتركة في منازعات مسلحة، أو في عمليات عسكرية في أقاليم أجنبية أو في أقاليم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، أن تبذل كل ما في وسعها لتجنب النساء والأطفال ويلات الحرب. ويتعين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حظر اتخاذ تدابير كالاضطهاد والتعذيب والتأديب والمعاملة المهينة والعنف، وخاصة ما كان منها موجها ضد ذلك الجزء من السكان المدنيين المؤلف من النساء والأطفال.

٥- تعتبر أعمالا إجرامية جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رميا بالرصاص والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرده قسرا، التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة. (٣)

ومن خلال العرض السابق نجد أن القوانين الدولية جاءت موافقة لما جاءت به الشريعة الإسلامية بخصوص حماية النساء اللاتي لا يشتركن في أعمال القتال وقت النزاعات المسلحة ، إلا أن الشريعة الإسلامية كانت هي الأسبق والأكمل في هذا الباب.

(١) المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م

(٢) المادة ٣٨ / ٥ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م

(٣) إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بحماية النساء والأطفال

## المبحث الثالث: التدابير الوقائية لحماية الشيوخ وكبار السن أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

لقد أعطى القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لبعض الفئات المستضعفة التي تستدعي الحماية نظراً لضعفهم واحتياجهم لهذه الحماية ، ومن ضمن هذه الفئات الشيوخ ، وكبار السن، ولكن ما تنادي به المواثيق والمعاهدات الدولية حالياً قد سبقتهم فيه الشريعة الإسلامية منذ قرون، وهذا ما سنوضحه في مطلبين:

### المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية الشيوخ وكبار السن أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي

لا يجوز قتل الشيوخ وكبار السن والزمنى ولا الاعتداء عليهم؛ لأنهم ليسوا من أهل الحرب والقتال، إلا لو قاتلوا وحملوا السلاح فيقتلون، أو دبروا وخططوا وكان لهم رأي ومشورة، وقد أجمع على هذا الجمهور من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup> قال الكاساني من الحنفية: "أَمَّا حَالُ الْقِتَالِ فَلَا يَحِلُّ فِيهَا قَتْلُ امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا شَيْخٍ فَإِنْ وَلَا مُقْعَدٍ وَلَا يَابِسِ الشَّقِّ،.....لَأَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، فَلَا يُقْتَلُونَ، وَلَوْ قَاتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَتْلًا"<sup>(٥)</sup> قال ابن العربي من المالكية: "وَفِيهِ سِتُّ صَوَرٍ: ... الْخَامِسَةُ: الشُّيُوخُ: قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: لَا يُقْتَلُونَ، وَيَلْحَقُونَ بِالصُّورَةِ الرَّابِعَةِ وَهِيَ الزَّمْنَى، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكُلِّ إِذَائَةً بِالرَّأْيِ، وَنِكَايَةً بِالتَّدْبِيرِ فَيُقْتَلُونَ أَجْمَعُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." <sup>(٦)</sup> قال النووي من الشافعية: " وَأَمَّا شُيُوخُ الْكُفَّارِ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ رَأْيٌ قُتِلُوا وَإِلَّا فَفِيهِمْ وَفِي الرَّهْبَانِ خِلَافٌ..."<sup>(٧)</sup> قال ابن قدامة من الحنابلة: " ولا تقتل امرأة، ولا شيخ فان ....."<sup>(٨)</sup>

(١) المبسوط للسرخسي ٢٩/١٠ ، فتح القدير لابن الهمام ٤٥٣/٥

(٢) المدونة للإمام مالك ٤٩٩/١ ، بداية المجتهد لابن رشد ١٤٦/٢ ، حاشية الدسوقي ١٧٧/٢

(٣) الأم للشافعي ١٤٨/٤ ، الحاوي الكبير للماوردي ٣٩٩/٨

(٤) المغنى لابن قدامة ٢٢١/٩ ، شرح منتهى الإرادات ٦٢٣/١

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ١٠١/٧

(٦) باختصار أحكام القرآن لابن العربي ١٤٨/١ - ١٥٠

(٧) شرح النووي على مسلم ٤٨/١٢

(٨) المغنى لابن قدامة ٣١١ /٩

### الأدلة على عدم جواز قتل الشيوخ وكبار السن والزمنى :

١- قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾<sup>(١)</sup> قال الزمخشري: هي أول آية نزلت في القتال بالمدينة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاتل من قاتل ويكف عن كف... أو الذين يناصرونكم القتال دون من ليس من أهل المناصب من الشيوخ والصبيان الرهبان والنساء.<sup>(٢)</sup>

٢- عَنْ رِبَاحِ بْنِ رَيْبِعٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «أَنْظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ. فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِنِقَاتِلَ» ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ: " انْطَلِقْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ لَا تَقْتُلَ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا.<sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة: الحديث دل صراحة على تحريم قتل النساء ،... وعلل ذلك بقوله ما كانت هذه لتقاتل، وعليه فكل من لم يقاتل ولا رأى له في القتال فيدخل في الحكم.<sup>(٤)</sup>

٤- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمْشِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَاعِ، .... ثُمَّ قَالَ: سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ، فَدَعَهُمْ، وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا عَنْ أَوَاسِطِ رُغُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ، فَاضْرِبْ مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ، وَإِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، ....<sup>(٥)</sup>

(١) سورة البقرة الآية ١٩٠

(٢) تفسير الكشاف للزمخشري ٢٣٥/١

(٣) سنن أبي داود، ك: الجهاد، ب: في قتل النساء، برقم ٢٦٦٩ ، صحيح ابن حبان ١٤٧/٣ ، مسند أحمد برقم ١٥٩٩٢ ، قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد حسن لغيره

(٤) المبسوط: السرخسي: ١٠٩/١٠. وفتح القدير: ابن الهمام: ٤٥٣/٥.

(٥) شرح السنة للبغوي برقم ٢٦٩٦ ، السنن الكبرى للبيهقي برقم ١٨١٤٨ ، موطأ الإمام مالك ٤٤٧/٢ ، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان وهو بهذا معضل. ورواها أيضاً البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي عمران الجوني ، ورواها ابن أبي شيبه في المصنف من طريق يحيى بن أبي مطاع وكلهم لم يدرك اب بكر ، واصح هذه الطرق رواية ابن أبي شيبه من طريق قيس بن أبي حازم البجلي في المصنف برقم ١٩٥٢٢ عن قيس، أو غيره يحسب الشك منه قال: بعث أبو بكر جيشاً إلى الشام فخرج يشيعهم على رجله

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية الشيوخ وكبار السن أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني

يضع القانون الدولي الإنساني حماية عامة للشيوخ وكبار السن، وذلك بوصفهم أشخاصا غير مشاركين في الأعمال الحربية، كذلك يضمن لهم حماية خاصة وذلك باعتبارهم فئة ضعيفة تحتاج إلى حماية ورعاية خاصة. (١)

**أولاً: الحماية العامة:** وهي حماية المدنيين عموماً ومن بينهم الشيوخ وكبار السن. ويرجع في هذا الشأن نصوص الاتفاقيات المذكورة في الحماية العامة للأطفال.

**ثانياً: الحماية الخاصة:** نصت المادة ١٤ فقرة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه:

(يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين....) (٢)

والمادة ١٧ من نفس الاتفاقية تنص على أنه (يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين....) (٣)

ونصت المادة ١٦ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، على أنه: يكون الجرحى المرضى والعجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين. (٤)

ونصت المادة ٢٢ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، على أنه: لا يجوز الهجوم على الطائرات التي

فَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ لَوْ رَكِبْتُ، قَالَ: أَحْتَسِبُ خَطَايَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... و طرق الوصية وإن كانت ضعيفة إلا انه يحتج بها بمجموع طرقها.

(١) بتصرف وضع الأطفال في ظل النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، د. هبة أبو العمائم، مجلة

الطفولة والقيمة عدد ٩، مجلد ٣، ٢٠٠٣ م ص ١١١

(٢) المادة ١٤ فقرة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين ١٩٤٩م

(٣) المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين ١٩٤٩م

(٤) المادة ١٦ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢

أغسطس ١٩٤٩م

يقصر استخدامها علي نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة<sup>(١)</sup>

ومن خلال العرض السابق نجد أن القوانين الدولية جاءت توافقت مع الشريعة الإسلامية في قواعد حماية الشيوخ وكبار السن الذين لم يشتركوا في أعمال القتال وقت النزاعات المسلحة ، إلا أن الشريعة الإسلامية كانت هي الأسبق والأكمل في هذا الباب .

### **المبحث الرابع: التدابير الوقائية لحماية الرسل والسفراء ( المبعوثين الدبلوماسيين ) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني**

لقد أولت الشريعة الإسلامية للرسل والسفراء ( المبعوثين الدبلوماسيين ) أهمية كبيرة وذلك لعظم مهمتهم فقد أوفد النبي ﷺ الرسل إلى الملوك ، كما استقبل النبي ﷺ الرسل المرسلة إليه من الملوك وأحسن معاملتهم واستقبالهم، ونهى عن الاعتداء عليهم، وقد أخذت القوانين الدولية بذلك، وهذا ما سنوضحه في مطلبين:

### **المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية الرسل والسفراء ( المبعوثين الدبلوماسيين ) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي**

الاعتداء على السفارات وقتل السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية أمر حرمه الإسلام . وقد أكد الفقهاء على إعطاء الأمان للرسل والسفراء (المبعوثين الدبلوماسيين) وحرمة الاعتداء عليهم وعلى ذراريهم وأموالهم بأي صورة من صور الاعتداء وذلك لتمكينهم من ممارستهم لعملهم ، وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>.

(١) المادة ٢٢ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م

(٢) قال السرخسي : وَإِذَا وُجِدَ الْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ أَنَا رَسُولٌ، فَإِنْ أَخْرَجَ كِتَابًا عَرَفَ أَنَّهُ كِتَابُ مَلِكِهِمْ كَانَ أَمِنًا حَتَّى يَبْلُغَ رِسَالَتَهُ وَيَرْجِعَ؛ لِأَنَّ الرَّسُلَ لَمْ تَزَلْ أَمِنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا لِأَنَّ أَمْرَ الْقِتَالِ أَوْ الصُّلْحِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالرَّسُولِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمَانِ الرَّسُولِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى مَا هُوَ الْمُقْصُودُ ، المبسوط للسرخسي ٩٢/١٠

(٣) الشرح الكبير للدردير ٢٠٦/٢ ، منح الجليل ٢٣٠/٣

(٤) المجموع شرح المذهب ٢٩٦/١٩ ، في الغرر البهية : (كَالسَّفَارَةِ) أَي: كَقَضْدِ الْكَافِرِ نُحُولِ دَارِنَا لِسِفَارَةِ أَي:

رِسَالَةٍ فَإِنَّهُ أَمِنٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُلَ لَا تُقْتَلُ الغرر البهية ١٣٣/٥

(٥) كشف القناع للبهوتي ١٠٧/٣

عند الحنفية في شرح السير الكبير : وَلَوْ أَنَّ رَسُولَ مَلِكِ أَهْلِ الْحَرْبِ جَاءَ إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ آمِنٌ حَتَّى يَبْلُغَ رِسَالَتَهُ بِمَنْزِلَةٍ مُسْتَأْمَنٍ جَاءَ لِلتَّجَارَةِ. لِأَنَّ فِي مَجِيءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنَفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ. (١) قال الماوردي من الشافعية : يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاعِيَ تَغْوَرَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَّصِلَةَ بِدَارِ الْحَرْبِ مِنْ دُخُولِ الْمُشْرِكِينَ إِلَيْهَا.....، وَمَنْ دَخَلَهَا مِنْهُمْ، فَهُوَ حَرْبٌ مَغْنُومٌ يَتَحَكَّمُ الْإِمَامُ فِيهِ بِخِيَارِهِ مِنْ قَتْلِهِ أَوْ اسْتِزْقَاقِهِ أَوْ فِدَائِهِ أَوْ الْمَنِّ عَلَيْهِ إِلَّا فِي حَالَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ رَسُولًا لِلْمُشْرِكِينَ فِيمَا يَعُودُ بِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ... فَيَكُونُ لَهُ بِالرِّسَالَةِ أَمَانٌ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ. (٢)

قال ابن قدامة من الحنابلة : وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّا لَوْ قَتَلْنَا رَسُولَهُمْ، لَقَتَلُوا رَسُولَنَا، فَتَقَوَّتْ مَصْلَحَةُ الْمُرَاسَلَةِ. (٣)

#### الأدلة على حرمة الاعتداء على الرسل والسفراء (والمبعوثين الدبلوماسيين)

١ - عن نعيم بن مسعود الأشجعي، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَا مَا - أي لرسولي مسيلمة - حِينَ قَرَأَ كِتَابَ مُسَيْلِمَةَ: «مَا تَقُولَانِ أَنْتُمَا؟» قَالَا: نَقُولُ كَمَا قَالَ (٤) . قَالَ: «أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنَّ الرَّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمْ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: " فَمَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الرَّسُلَ لَا تُقْتَلُ. (٥) قال ابن القيم : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ الرَّسُلِ الْوَاصِلِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَإِنْ تَكَلَّمُوا بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ فِي حَضْرَةِ الْإِمَامِ. (٦)

٢ - عن أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: بَعَثَنِي فُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَعَ فِي قَلْبِي الْإِسْلَامُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، قَالَ «إِنِّي

(١) شرح السير الكبير ١/٥١٥

(٢) الحاوي الكبير للماوردي ١٤/٣٣٩

(٣) المغنى لابن قدامة ٩/٢٤٤

(٤) قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ مُسَيْلِمَةَ رَسُولٌ

(٥) سنن أبي داود برقم ٢٧٦١ ، مسند الإمام أحمد برقم ١٥٩٨٩ ، مستدرک الحاكم برقم ٢٦٣٢ ٢/١٥٥

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " ووافقه الذهبي

(٦) عون المعبود ٧/٣١٤

لَا أُخِيسُ بِالْعَهْدِ<sup>(١)</sup>، وَلَا أَحْبِسُ الْبُرْدَ<sup>(٢)</sup>، أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ الَّذِي فِيهِ الْآنَ، فَارْجِعْ» قَالَ بُكَيْرٌ: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ: «أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ قَبْطِيًّا»<sup>(٣)</sup>

قال الطيبي: والمراد بالعهد هنا العادة الجارية المتعارفة بين الناس أن الرسل لا يتعرض لهم بمكروه لأن في تردد الرسل مصلحة كلية فلو حبسوا أو تعرض لهم بمكروه كان سببا لانقطاع السبل بين الفئتين المختلفتين وفيه من الفتنة والفساد ما لا يخفى على ذي لب.<sup>(٤)</sup>  
قال الصنعاني: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى حِفْظِ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءِ بِهِ وَلَوْ لِكَافِرٍ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ الرَّسُلُ بَلْ يَرُدُّ جَوَابَهُ فَكَأَنَّ وَصُولَهُ أَمَانٌ لَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْبَسَ بَلْ يَرُدُّ.<sup>(٥)</sup>

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية الرسل والسفراء (المبعوثين الدبلوماسيين) أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني

لقد استفادت القوانين الدولية من الشريعة الإسلامية فيما أوصت به من حسن المعاملة للرسل والسفراء، ومبدأ الحصانة الدبلوماسية للمبعوثين الدبلوماسيين ما هو إلا نتاج لما أرسته الشريعة الإسلامية من مبادئ تجاه الرسل والسفراء. إن الرسل والسفراء والمبعوثين الدبلوماسيين يتمتعون في القانون الدولي بعدة حصانات منها:

- ١- الحصانة الشخصية: ومن مقتضياتها تحريم كل تعرض أو اعتداء على ذلك.
  - ٢- الحصانة القضائية: ومن مقتضياتها حماية المبعوث من الملاحقات المدنية والجنائية
  - ٣- الحصانة المالية: ومن مقتضياتها الإعفاء من الضرائب والرسوم.<sup>(٦)</sup>
- وهناك مؤتمر دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالفعل تم انعقاده في ١٩٦١ م،

(١) أي لا أنقضه

(٢) أي لا أحبس الرسل الواردين علي

(٣) مسند الإمام أحمد برقم ٢٣٨٥٧، سنن أبي داود برقم ٢٧٥٨، السنن الكبرى للنسائي ٥٢/٨، مستدرک الحاكم برقم ٦٥٣٨

(٤) فيض القدير ١٨/٣

(٥) سبل السلام للصنعاني ٤٩٣/٢

(٦) دروس القانون الدولي العام، محمود سامي جنية، ص ٣٠٦؛ القانون الدولي العام، د/ حامد سلطان ص ١٧٣ النظم الدبلوماسية، عز الدين فودة، ص ٣٢١؛ القانون الدولي العام، د/ علي صادق أبو هيف، ص

وخرج باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، التي أصبحت الوثيقة الأساسية في تنظيم قواعد العلاقات الدبلوماسية ، وقد ورد بها جميع ما يتعلق بالعلاقات وقد نصت المادة ٢٩ من الاتفاقية على أن " ذات المبعوث الدبلوماسي مصونة فلا يجوز إخضاعه لأي إجراء من إجراءات القبض أو الحجز، وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام الواجب له، وأن تتخذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه أو حريته أو على كرامته.<sup>(١)</sup> مادة (٣٠) من الاتفاقية: يتمتع المسكن الخاص للممثل الدبلوماسي بنفس الحرمة والحماية اللتين تتمتع بهما مباني البعثة.<sup>(٢)</sup>

### في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية تنص على:

مادة ٢٢: تتمتع مباني البعثة بالحرمة، وليس لممثلي الحكومة المعتمدين لديها الحق في دخول مباني البعثة إلا إذا وافق على ذلك رئيس البعثة.

على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع اقتحام أو الإضرار بمباني البعثة وبصيانة أمن البعثة من الاضطراب أو من الحط من كرامتها.

مادة ٢٥: تمنح الدولة المعتمد لديها كافة التسهيلات كي تتمكن البعثة من القيام بأعمالها.

مادة ٢٩: لشخص الممثل الدبلوماسي حرمة، فلا يجوز بأي شكل القبض عليه أو حجزه، وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام اللازم له، وعليها أن تتخذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه أو على حريته أو على اعتباره.

مادة ٣٠: يتمتع المسكن الخاص للممثل الدبلوماسي بنفس الحرمة والحماية اللتين تتمتع بهما مباني البعثة.

وتشمل الحرمة مستنداته ومراسلاته، وكذلك أيضا متعلقات الممثل الدبلوماسي ...<sup>(٣)</sup>

وما سبق يؤكد استفادة القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية من الشريعة الإسلامية في حماية الرسل والسفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية .

(١) المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م

(٢) المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م

(٣) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١ المواد ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠



## المبحث الخامس: التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى والأسرى أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

لقد أولت الشريعة الإسلامية عناية خاصة للجرحى والمرضى والأسرى سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، بحكم حالتهم التي لا تسمح لهم القيام بأي أعمال قتالية فهم يعتبرون من الفئات الضعيفة التي قد تتعرض عند وقوعها في قبضة العدو إلى أعمال انتقامية وسوء معاملة؛ لذلك حثت الشريعة الإسلامية على الإحسان إليه في المعاملة، وقد استفادت القوانين الدولية من ذلك، وسوف نوضح ذلك في مطلبين:

### المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى والأسرى أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي

أولاً: التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى: والمقصود بالجرحى هنا هم الذين كفوا عن القتال بسبب الجرح والمرض، وينطبق عليهم قوله تعالى ﴿فَإِنْ اعْتَرَاكُمْ فَلَئِمَّا يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوْمَ الَّذِينَ كَفَوْا عَنِ الْقِتَالِ فَأُولَئِكَ يَنْهَى اللَّهُ عَنْهُمْ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>، فالجرحى والمرضى الذين كفوا عن القتال في حكم من اعتزل القتال وألقى السلام فيجب الكف عنه.

أما الجرحى والمرضى الذين لا يزالون يقاتلون فلا يعتبرون من طائفة المدنيين.

ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم رحيمًا بالمرضى والجرحى في الحروب حتى لو كانوا من أعدائه، كما أوصى الصحابة أيضًا بالرحمة على الجرحى والمرضى في الحروب.

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم فتح مكة: "ألا، لا يقتل مدبر ولا يجهز على جريح، ومن أغلق بابه فهو آمن"<sup>(٢)</sup>

وقد تعلم الصحابة من هذه الوصايا وساروا على نهجه صلى الله عليه وسلم.

(١) سورة النساء الآية ٩٠

(٢) المصنف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، ط: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، ٤١٨/١٨، مرسل؛ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ليس صحابيًا، أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٥٩ و ٢٩٥)، وابن زنجويه (٤٥٠)، والبلاذري في فتوح البلدان ص ٥٣

فهذا أبو بكر رضي الله عنه يوصي يزيد بن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام فقال سر على بركة الله فإذا دخلت بلاد العدو فكن بعيداً من الحملة فإني لا آمن عليك الجولة واستظهر في الزاد وسر بالأدلاء ولا تقاوم بمجروح فإن بعضه ليس معه.....<sup>(١)</sup> وهذا علي رضي الله عنه أمر مناديه فنادى يوم البصرة: لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن.<sup>(٢)</sup>

**ثانياً: التدابير الوقائية لحماية الأسرى:** لقد حثت الشريعة الإسلامية على الإحسان لمن وقع أسيراً، ومن ذلك ما يلي:

**١- الوصية بهم خيراً:** عَنْ أَبِي عَزِيزِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَخِي مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْأَسَارَى يَوْمَ بَدْرٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْتَوْصُوا بِالْأَسَارَى خَيْرًا...»<sup>(٣)</sup> أي افعلوا بهم معروفًا وَلَا تعذبوهم .<sup>(٤)</sup>

**٢- إطعامهم:** قال تعالى ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾<sup>(٥)</sup> إنَّما نُطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴿<sup>(٥)</sup> قال قتادة: لقد أمر الله بالأسراء أن يحسن إليهم، وإن أسراهم يومئذ لأهل الشرك.<sup>(٦)</sup> فلقد وصف الله هؤلاء الأبرار بأنهم كانوا في الدنيا يطعمون الأسير.<sup>(٧)</sup>

- عن عمران بن حصين. قال: كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل. فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل. وأصابوا معه العضباء. فأتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الوثاق. قال: يا محمد! فأتاه، فقال (ما شأنك؟) فقال: بم أخذتني؟ وبم أخذت سابقة

(١) جامع الأحاديث للسيوطي ٣٤٣/٢٤

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٣١٤/٨ ؛ مصنف عبد الرزاق ١٢٣/١٠ ؛ مصنف ابن أبي شيبة ٤١٩/١٨

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٣٩٣/٢٢ ، مسند خليفة بن خياط ، ص ٦٤ ، قال الهيثمي: إسناده حسن، مجمع الزوائد ٨٦/٦

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ١٥٠/١

(٥) سورة الإنسان الآية ٨ ، ٩

(٦) تفسير الطبري ٩٧/٢٤

(٧) تفسير الطبري ٩٧/٢٤

الحاج؟ فقال (إعظاماً لذلك) (أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف) ثم انصرف عنه فناداه. فقال: يا محمداً! يا محمداً! وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيماً رقيقاً. فرجع إليه فقال (ما شأنك؟) قال: إني مسلم. قال (لو قلتها وأنت تملك أمرك، أفلحت كل الفلاح) ثم انصرف. فناداه. فقال: يا محمداً! يا محمداً! فأتاه فقال (ما شأنك؟) قال: إني جائع فأطعمني. وظمان فاسقيني. قال (هذه حاجتك) ففدي بالرجلين. (١) "هذه حاجتك"، فأمر له بطعام. (٢)

٣- كسوتهم: حث الإسلام على كسوة الأسير وتكون كسوة لائقة به تقيه حرَّ الصيف وبرد الشتاء. وعند الإمام البخاري باباً ترجم عليه بقوله باب الكسوة للأسارى. (٣)

٤- عدم ايدائهم أو تعذيبهم: عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: «بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلا يقولون: صبأنا صبأنا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم فذكرناه، فرجع النبي صلى الله عليه وسلم يده فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد مرتين.» (٤)

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى والأسرى أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني

### أولاً: التدابير الوقائية لحماية الجرحى والمرضى:

-تنص المادة (٣) من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى ١٩٤٩م على

(١) صحيح مسلم، ك: النذر، ب: لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد برقم ١٦٤١

(٢) مصنف عبد الرزاق ٤٦٥/٥

(٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: لما كان يوم بدر أتى بأسارى، وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فنظر النبي صلى الله عليه وسلم له قميصاً، فوجدوا قميص عبد الله بن أبي بكر عليه، فكساه النبي صلى الله عليه وسلم إياه، فلذلك نزع النبي صلى الله عليه وسلم قميصه الذي ألبسه» صحيح البخاري برقم

(٤) صحيح البخاري، ك: المغازي، ب: بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة برقم

أنه ( في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

١- الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين أقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية..... ٢- يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.<sup>(١)</sup>

- كما تنص المادة (٧) من نفس الاتفاقية على أنه: لا يجوز للجرحى والمرضى، وكذلك أفراد الخدمات الطبية والدينية، التنازل في أي حال من الأحوال جزئياً أو كلية عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى هذه الاتفاقية.<sup>(٢)</sup>

-كما تنص المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى ١٩٤٩م على أنه ( يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في المادة التالية، وعلي طرف النزاع الذي يكونون تحت سلطته أن يعاملهم معاملة إنسانية وأن يعني بهم دون أي تمييز ضار علي أساس الجنس أو العنصر أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أي معايير مماثلة أخرى. ويحظر بشدة أي اعتداء علي حياتهم أو استعمال العنف معهم، ويجب علي الأخص عدم قتلهم أو إبادتهم أو تعريضهم للتعذيب أو لتجارب خاصة بعلم الحياة، أو تركهم عمدا دون علاج أو رعاية طبية، أو خلق ظروف تعرضهم لمخاطر العدوى بالأمراض أو تلوث الجروح..... وعلي طرف النزاع الذي يضطر إلي ترك بعض الجرحى أو المرضى لخصمه أن يترك معهم، بقدر ما تسمح به الاعتبارات الحربية، بعض أفراد خدماته الطبية والمهمات الطبية اللازمة للإسهام في العناية بهم)<sup>(٣)</sup>

-كما تنص المادة (١٦) من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م ، على أن: يكون الجرحى المرضى وكذلك

(١)المادة (٣) من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى ١٩٤٩م

(٢)المادة (٧) من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى ١٩٤٩م

(٣)المادة (١٢) من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى ١٩٤٩م

العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين. (١)

-كما تنص المادة (١٨) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ / أغسطس ١٩٤٩ م والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية ، على أنه:

يجوز لجمعيات الغوث الكائنة في إقليم الطرف السامي المتعاقد مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين، أن تعرض خدماتها لأداء مهامها المتعارف عليها فيما يتعلق بضحايا النزاع المسلح. ويمكن للسكان المدنيين، ولو بناء على مبادرتهم الخاصة، أن يعرضوا القيام بتجميع الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار ورعايتهم.

**ثانياً: التدابير الوقائية لحماية الأسرى :**

قد قررت اتفاقية جنيف الثالثة مجموعة من الحقوق للأسرى، وتتمثل تلك الحقوق فيما يلي:

١- **الحفاظ على حياته:** يحظر على الدولة الآسرة أي فعل أو إهمال يسبب موت الأسير وهو في عهدها، فلا بد من إجلاء الأسرى من أرض المعركة بأسرع ما يمكن، ونقلهم إلى معسكرات بعيدة عن مناطق القتال، ويجب ألا يتعرضوا للخطر دون مبرر وهم ينتظرون الإجلاء، وأن يتم نقلهم بصورة تليق بإنسانيتهم. (٢)

٢- **معاملتهم بطريقة تليق بأدمتهم:** يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، ويحظر أن تقترب الدولة الحائزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية، وعلى الأخص، لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع كان مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني أو لا يكون في مصلحته" (٣)

(١) المادة ١٦ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس

١٩٤٩م

(٢) المادة الثالثة عشر والمادة التاسعة عشر من اتفاقية جنيف الثالثة.

(٣) المادة الثالثة عشر من اتفاقية جنيف الثالثة.

**٣- احترام شخصيته:** للأسير الحق في أن يحترم شخصيه وشرفه، فيحتفظ الأسير بكامل أهليته المدنية، ولا يجوز للدولة الآسرة أن تفقد ممارسة الأسير حقوقه التي تكفلها هذه الأهلية إلا بالقدر الذي يقتضيه الأسر، ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبارات الواجبة لجنسهن، وأن يتلقين معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يتلقاها الرجال.<sup>(١)</sup>

**٤- عدم تعذيبهم بدنياً أو معنوياً:** لا يجوز تعذيب الأسرى بدنياً أو معنوياً، أو ممارسة الإكراه والتهديد عليهم أو السباب والإجحاف لاستخلاص المعلومات منهم.<sup>(٢)</sup>

**٥- توفير الرعاية الطبية لهم:** ويجب أن يتم توفير عيافة طبية في كل معسكر للأسرى ليجد الأسير ما يحتاج إليه من الرعاية الطبية، وإذا ما احتاج أسرى الحرب المصابون بأمراض خطيرة أو بإصابات بالغة إلى علاج خاص أو عمليات جراحية يتم نقلهم إلى مشافي عسكرية أو مدنية.<sup>(٣)</sup>

**٦- توفير مأوى لهم:** توفر في مأوى أسرى الحرب ظروف ملائمة مماثلة لما يوفر لقوات الدولة الحاضرة المقيمة في المنطقة ذاتها، وتراعى في هذه الظروف عادات وتقاليد الأسرى، ويجب ألا تكون ضارة بصحتهم بأي حال.<sup>(٤)</sup>

**٧- حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية:** تترك لأسرى الحرب حرية كاملة في ممارسة شعائرهم الدينية، بما في ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم، شريطة أن يراعوا التدابير النظامية المعتادة التي حددتها السلطات الحربية، تعد أماكن مناسبة لإقامة الشعائر الدينية<sup>(٥)</sup>

وما سبق يؤكد استفادة القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية من الشريعة الإسلامية فيما يخص العناية بالجرحى والمرضى وحسن معاملة الأسرى .

(١) المادة الرابعة عشر من اتفاقية جنيف الثالثة.

(٢) المادة السابعة عشر من اتفاقية جنيف الثالثة.

(٣) المادة الثلاثون من اتفاقية جنيف الثالثة.

(٤) المادة الخامسة والعشرون من اتفاقية جنيف الثالثة.

(٥) المادة الرابعة والثلاثون من اتفاقية جنيف الثالثة.

## **المبحث السادس: التدابير الوقائية لحماية من انقطع للعبادة (الرهبان وأصحاب الصوامع) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني**

كما قررنا سابقاً أن هناك معيارين للتمييز بين المقاتلين وغيرهم، ومنهم معيار إرادة القتال: فمن لا يريد القتال وانعزل بنفسه كالرهبان وأصحاب الصوامع وكل من انقطع للعبادة، لا يعدون من المقاتلين، ولقد نهت الشريعة الإسلامية عن الاعتداء على هذه الطائفة، ووافقها القانون الدولي في ذلك، وسوف نوضح ذلك في مطلبين:

### **المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية من انقطع للعبادة (الرهبان وأصحاب الصوامع) أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي**

لا يجوز قتل من انقطع عن القتال للعبادة كالرهبان وأصحاب الصوامع ، وقد أكدت نصوص فقهاء المذاهب على ذلك، ومنها:

1- **عند الحنفية:** قال محمد بن الحسن: ولا يقتل من الرهبان، والسائحين من لم يخالط الناس من أصحاب الصوامع.<sup>(١)</sup>

قال الكاساني: لا يحل فيها قتل امرأة ولا صبي، ....، ولا راهب في صومعة، ولا سائح في الجبال لا يخالط الناس، وقوم في دار أو كنيسة ترهبوا وطبق عليهم الباب.<sup>(٢)</sup>

2- **عند المالكية:** في المدونة: سئل ابن القاسم هل كان مالك يكره قتل الرهبان المحبسين في الصوامع والديارات؟ قلت: رأيت الراهب هل يقتل؟ قال: سمعت مالكا يقول لا يقتل الراهب.<sup>(٣)</sup> قال أبو زيد القيرواني: ولا يقتل النساء والصبيان ويجتنب قتل الرهبان والأخبار إلا أن يقاتلوا.<sup>(٤)</sup>

3- **عند الشافعية:** ويترك قتل الرهبان وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصحاري وكل من يحبس نفسه بالترهب تركنا قتله.<sup>(٥)</sup>

(١) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٢٩/٧

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٠٢/٧

(٣) مدونة الإمام مالك لسحنون ٤٩٩/١

(٤) الرسالة لأبي زيد القيرواني ٨٤

(٥) الأم للإمام الشافعي ٢٥٣/٤

**٤- عند الحنابلة :** قال ابن قدامة: ولا يقتل زمن ولا أعمى ولا راهب..... لأنهم لا يقاتلون تدينا، فأشبهوا من لا يقدر على القتال (١)

وقد نقل ابن حزم اتفاق الفقهاء على عدم قتل من انقطع عن القتال وحبس نفسه للعبادة فقال: واتفقوا أن من قتل بالغيهم ما عدا الرهبان والشيخو الهرمين والعميان والمباطل والزمنى والاجراء والحرائين وكل من لا يقاتل جائز. (٢)

### الأدلة على عدم جواز قتل من انقطع عن الحرب للعبادة:

١- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَمْشِي مَعَ بَرِيدِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ أَمِيرَ رُبْعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْيَاعِ، .... ثُمَّ قَالَ: سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ، فَدَعَهُمْ، وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ.... (٣)

قال الباجي " فدعهم وما زعموا إنهم حبسوا أنفسهم له يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن معاونة أهل ملتهم برأي أو مال أو حرب أو إخبار بخبر فهؤلاء لا يقتلون سواء كانوا في صوامع أو ديارات أو غير ذلك؛ لأن هؤلاء قد اعتزلوا الفريقين وعفوا عن معاونة أحدهما" (٤)

٢- عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال: " اخرجوا بسم الله تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله، لا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمتلوا، ولا

(١) المغني لابن قدامة ١٣/٣١٣

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم، ص ١١٩

(٣) شرح السنة للبغوي برقم ٢٦٩٦ ، السنن الكبرى للبيهقي برقم ١٨١٤٨ ، موطأ الإمام مالك ٤٤٧/٢ ، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان وهو بهذا معضل .ورواها أيضاً البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي عمران الجوني ، ورواها ابن أبي شيبة في المصنف من طريق يحيى بن أبي مطاع وكلهم لم يدرك اب بكر ، واصح هذه الطرق رواية ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم البجلي في المصنف برقم ١٩٥٢٢ عن قيس، أو غيره يحسب الشك منه قال: بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ فَخَرَجَ يُشِيعُهُمْ عَلَى رِجْلَيْهِ فَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنْ لَوْ رَكِبْتَ ، قَالَ: أَحْتَسِبُ خُطَايَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... و طرق الوصية وإن كانت ضعيفة الا انه يحتج بها بمجموع طرقها .

(٤) المنتقى شرح الموطأ للباجي ٣/١٦٧



تقتلوا الولدان، ولا أصحاب الصوامع" (١)

قال الشوكاني: "فيه دليل على أنه لا يجوز قتل من كان متخليا للعبادة من الكفار كالرهبان لإعراضه عن ضر المسلمين" (٢)

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية من انقطع للعبادة ( الرهبان وأصحاب الصوامع) أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني

يقصد برجال الدين في إطار القانون الدولي الإنساني: أولئك الأشخاص العسكريون أو المدنيون الملحقون بالقوات المسلحة أو أطقم الخدمات أو الوحدات الطبية للقيام بعمليات التوعية الدينية مثل الوعاظ وغيرهم. (٣) وأشار البروتوكول الإضافي الأول إلى تعريفهم في المادة ٨ فقرة د

(د) "أفراد الهيئات الدينية" هم الأشخاص عسكريين كانوا أو مدنيين، كالوعاظ، المكلفون بأداء شعائرتهم دون غيرها والملحقون:

١- بالقوات المسلحة لأحد أطراف النزاع،

٢- أو بالوحدات الطبية أو وسائط النقل الطبي التابعة لأحد أطراف النزاع،

٣- أو بالوحدات الطبية أو وسائط النقل الطبي المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة،

٤- أو أجهزة الدفاع المدني لطرف في النزاع، ويمكن أن يكون إلحاق أفراد الهيئات الدينية

(١) مسند الإمام أحمد ٤/٤٦١ ، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط حسن لغيره. فقد أخرجه البزار (١٦٧٧ - كشف الأستار) من طريق أبي عامر العقدي، وأبو يعلى (٢٥٤٩) ، والطبراني (١١٥٦٢) ، والبيهقي ٩/٩٠ من طريق إسماعيل بن أبي أوس، والبيهقي ٩/٩٠ من طريق سعيد بن الحكم، ثلاثتهم عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، بهذا الإسناد، وأخرجه البزار (١٦٨٠) من طريق جابر بن زيد، عن ابن عباس، وأخرجه الطحاوي ٣/٢٢٠ عن ابن مرزوق، عن بشر بن عمر، عن ابن أبي حبيبة، وأخرجه أبو يعلى (٢٦٥٠) من طريق حميد بن عبد الرحمن، والطحاوي ٣/٢٢٥ من طريق بشر بن عمر، كلاهما عن ابن أبي حبيبة، به، وله شاهد من حديث بريدة عند أحمد ٥/٣٥٢ و٣٥٨، ومسلم (١٧٣١)

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٧/٢٩٢

(٣) الوسيط في القانون الدولي الإنساني ، مخلص الطراونة ، ص ٢٦١

إما بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة . (١)

**نصت المادة ١٧ : من اتفاقية جنيف الرابعة على أن:**

يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق. (٢)

نصت المادة ٥٨ : من اتفاقية جنيف الرابعة على أن:

تسمح دولة الاحتلال لرجال الدين بتقديم المساعدة الروحية لأفراد طوائفهم الدينية. وتقبل دولة الاحتلال كذلك رسالات الكتب والأدوات اللازمة لتلبية الاحتياجات الدينية وتسهل توزيعها في الأراضي المحتلة. (٣)

**كما نصت المادة ٩٣ : من اتفاقية جنيف الرابعة على أن:**

تترك الحرية الدينية التامة للمعتقلين في ممارسة عقائدهم الدينية، بما في ذلك الاشتراك في الشعائر، شريطة مراعاة تدابير النظام السارية التي وضعتها السلطات الحاجزة. يسمح للمعتقلين من رجال الدين بممارسة شعائر دينهم بكامل الحرية بين أفراد طائفتهم. ولهذا الغرض تراعي الدولة الحاجزة أن يكون توزيعهم متناسبا بين مختلف المعتقلات التي يوجد بها معتقلون يتكلمون لغتهم ويتبعون دينهم. فإذا كانوا بأعداد غير كافية وجب على الدولة الحاجزة أن توفر لهم التسهيلات اللازمة، بما في ذلك وسائل الانتقال، للتحرك من معتقل إلى آخر، ويسمح لهم بزيارة المعتقلين الموجودين بالمستشفيات. ويكون لرجال الدين حرية المراسلة بشأن مسائل دينهم مع السلطات الدينية في البلد الذي يحتجزون فيه وبقدر الإمكان مع المنظمات الدينية الدولية المختصة بدينهم. .وفي حالة عدم توفر المعاونة

(١) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، المادة ٨ الفقرة د

(٢) المادة ١٧ : من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م

(٣) المادة ٥٨ : من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م

الدينية للمعتقلين من قبل رجل دين من أتباع عقيدتهم، أو عدم كفاية عدد رجال الدين، فإنه يجوز للسلطات الدينية المحلية من العقيدة ذاتها أن تعين، بالاتفاق مع الدولة الحائزة أحد رجال الدين من أتباع عقيدة المعتقلين، أو أحد رجال الدين من مذهب مشابه. (١)

كما نصت المادة ١٥ / ٥ من البروتوكول الإضافي الأول على أنه: يجب احترام وحماية أفراد الهيئات الدينية المدنيين..... (٢)

وما سبق يؤكد استفادة القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية من الشريعة الإسلامية فيما يخص عدم الاعتداء على رجال الدين من العباد وأصحاب الصوامع وكل من انقطع عن الحرب للعبادة .

(١) المادة ٩٣ : من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م

(٢) المادة ١٥ فقرة ٥ : من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية

## المبحث السابع: التدابير الوقائية لحماية أفراد الخدمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني

ويندرج تحت مسمى أفراد الخدمات الإنسانية، أفراد الخدمات الطبية، وأفراد الإعانات والإغااثات الدولية، وأفراد الخدمات الدينية، وأفراد أجهزة الدفاع المدني. ولقد حثت الشريعة الإسلامية على احترام أفراد الخدمات الإنسانية، وحرمت الاعتداء عليهم، باعتبارهم من غير المقاتلين، ووافقها القانون الدولي في ذلك ، وهذا ما سنتعرف عليه في مطلبين:

### المطلب الأول: التدابير الوقائية لحماية أفراد الخدمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة في الفقه الإسلامي

هناك بعض الأصوات التي قد ارتفعت بهدف النيل من الشريعة الإسلامية ويقول أصحابها أن الخدمات الإنسانية و فرق الإغاثة و فرق الإنقاذ و أفراد الحماية المدنية لم يكن لهم وجود في الشريعة الإسلامية، والحقيقة التي لا تدع مجالاً للشك أن مثل هذه الخدمات وإن لم تكن موجودة في الشريعة الإسلامية بالصورة المعاصرة ، إلا أنها تجد لها أسساً في الشريعة الإسلامية تبنى عليه ، ومن هذه الأسس:

**الأساس الأول: الحق في الحياة:** تؤكد الشريعة الإسلامية على أهمية الحفاظ على النفس البشرية ، حيث يؤكد القرآن الكريم على أن إحياء نفس واحدة تعادل إحياء البشرية جمعاء ، وأن قتل نفس واحدة ظلماً وعدواناً تعادل قتل جميع البشر ، قال تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾<sup>(١)</sup> والحق في الحياة في الإسلام ليس مقصوراً على المسلمين فقط، بل هو مكفول لغير المسلمين الذين يقيمون في دولة الإسلام. عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»<sup>(٢)</sup>

(١) سورة المائدة الآية ٣٢

(٢) صحيح البخاري، ك : الديات ، ب : إثم مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ بِرَقْم ٦٩١٤

بواب عليه البخاري بقوله : **بَابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ** <sup>(١)</sup> ، قال ابن حجر : **وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَهُ عَهْدٌ مَعَ الْمُسْلِمِينَ سِوَاءَ كَأَنَّ بَعْدَ جَزِيَّةٍ أَوْ هُدْنَةٍ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ أَمَانٍ**. <sup>(٢)</sup>

وقد جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة ٦ فقرة ١ (الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا). <sup>(٣)</sup>

والحق في الحياة في الشريعة الإسلامية يبنى عليه الحق في عدم الاعتداء على أفراد الخدمات الطبية، وأفراد الإعانات والإغااثات الدولية، وأفراد الخدمات الدينية، وأفراد أجهزة الدفاع المدني... الخ.

**الأساس الثاني: إحياء النفس البشرية:** ويندرج تحت هذا الأساس إسعاف المرضى والمصابين، ولقد كان النبي ﷺ رحيمًا بالمرضى والجرحى في الحروب حتى لو كانوا من أعدائه ، كما أوصى الصحابة أيضا بالرحمة على الجرحى والمرضى في الحروب .

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم فتح مكة: "ألا، لا يقتل مدبر ولا يجهز على جريح، ومن أغلق بابه فهو آمن" <sup>(٤)</sup> وقد تعلم الصحابة من هذه الوصايا وساروا على نهجه ﷺ. فهذا أبو بكر رضي الله عنه يوصي يزيد بن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام فقال سر على بركة الله فإذا دخلت بلاد العدو فكن بعيدا من الحملة فإني لا آمن عليك الجولة واستظهر في الزاد وسر بالأدلاء ولا تقاتل بمجروح فإن بعضه ليس معه..... <sup>(٥)</sup>

(١) صحيح البخاري ١٢/٩

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط: دار المعرفة - بيروت، ٢٥٩/١٢

(٣) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة ٦ فقرة ١

(٤) المصنف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ)، ط: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، ٤١٨/١٨ ، مرسل؛ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ليس صحابيا، أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٥٩ و ٢٩٥)، وابن زنجويه (٤٥٠)، والبلاذري في فتوح البلدان ص ٥٣

(٥) جامع الأحاديث للسيوطي ٣٤٣/٢٤

فهذه الروايات تنهى عن الاعتداء على المرضى والجرحى بالرغم من أنهم كانوا مقاتلين ، فمن باب أولى عدم التعرض بالإيذاء لأفراد الخدمات الطبية والخدمات الإنسانية الذين يقومون بمداواة الجرحى والمرضى.<sup>(١)</sup>

**الأساس الثالث: الحق في احترام الكرامة الآدمية:** يقرر الإسلام مبدأ الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر جميعاً، في القيمة الإنسانية المشتركة، فأوجب على المسلمين احترام الإنسان لإنسانيته وآدميته، حتى وإن كان على غير دين الإسلام، قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾<sup>(٢)</sup>

وجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة : ١ ( يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق)<sup>(٣)</sup> ومن مقتضيات الحق في احترام الكرامة الآدمية تلقي الخدمات من أفراد الخدمات الطبية، وأفراد الإعانات والإغااثات الدولية، وأفراد الخدمات الدينية، وأفراد أجهزة الدفاع المدني... الخ.

**الأساس الرابع: عدم الاعتداء على من لم يشارك في القتال:** فقد كررنا مراراً أن الشريعة الإسلامية التعدي على من لم يقاتل ، واعتبرت التعدي عليهم من باب الاعتداء ومجاوزة الحد.

١- قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> قال القرطبي : وقال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومجاهد: هي محكمة، أي قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلونكم، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان والرهبان وشبههم.<sup>(٥)</sup> ويدخل فيهم أفراد الخدمات الإنسانية لأنهم غير مقاتلين.

(١) حماية أفراد الخدمات الطبية واحترامهم في النزاعات المسلحة دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية ، د/ خالد غالب مطر ، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، العدد ٤ عام ٢٠٢١ م ، ص ٢٥٧

(٢) سورة الإسراء الآية ٣٠

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة : ١

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٠

(٥) تفسير القرطبي ٢/٣٤٨

٢- قال تعالى ﴿ فَإِنِ اعْتَرَلُوكُمْ فَلَمَّ يُفَاتِلُوكُمْ وَأَلْفُوا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾<sup>(١)</sup> عن علي، وعن ابن عباس: ... يقول: لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ولا الشيخ الكبير ولا من ألقى إليكم السلم وكفَّ يده، فإن فعلتم هذا فقد اعتديتم.<sup>(٢)</sup>

٣- عَنْ رِيَّاحِ بْنِ رَيْبِعٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «أَنْظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ. فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ» ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ: " انْطَلِقْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ لَا تَقْتُلَ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا."<sup>(٣)</sup>

**وجه الدلالة:** الحديث دل صراحة على تحريم قتل النساء ،... وعلل ذلك بقوله ما كانت هذه لتقاتل، وعليه فكل من لم يقاتل ولا رأى له في القتال فيدخل في الحكم.<sup>(٤)</sup> ويندرج تحت هذا الحكم أفراد الخدمات الطبية، وأفراد الإعانات والإغااثات الدولية، وأفراد الخدمات الدينية، وأفراد أجهزة الدفاع المدني؛ لأن هذه الطوائف لا تشترك في القتال حقيقة ولا معنى.

**الأساس الخامس: للوسائل أحكام المقاصد:** فمقصد حفظ النفس البشرية وإحيائها، لا يتحقق إلا بعلاجها ومداواتها إن مرضت ، ولقد أقرت الشريعة مداوة الجرحى ، وقد كان النبي ﷺ يصطحب النساء في غزواته لمداواة الجرحى.

١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ أَرْوَاجِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا، فَخَرَجَ سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَهُ بَعْدَ مَا أَنْزَلَ الْحِجَابُ ...<sup>(٥)</sup> قال ابن حجر : وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةٌ...السَّفَرُ بِالنِّسَاءِ حَتَّى فِي الْغَزْوِ.<sup>(٦)</sup>

(١) سورة النساء الآية ٩٠

(٢) تفسير الطبري ٥٦٣/٣

(٣) سنن أبي داود برقم ٢٦٦٩ ، مصنف عبد الرزاق ٤٦١/٥ ، مسند أحمد برقم ١٥٩٩٢ ، قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد حسن لغيره

(٤) المبسوط: السرخسي: ١٠٩/١٠. وفتح القدير: ابن الهمام: ٤٥٣/٥.

(٥) صحيح البخارى، ك: الجهاد والسير، ب: حَمَلُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي الْغَزْوِ دُونَ بَعْضِ نِسَائِهِ برقم ٢٨٧٩ ، صحيح مسلم، ك: التوبة ، ب: في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف برقم (٢٧٧٠)

(٦) فتح الباري لابن حجر ٤٧٩/٨

٢- عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كُنَّا نَعْرُوُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَقَى الْقَوْمَ، وَخَدَّمَهُمْ، وَتَرَدُّ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ»<sup>(١)</sup>

٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزُو بِأُمَّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا عَزَا، فَيَسْقِيْنَ الْمَاءَ، وَيُدَاوِينِ الْجَرْحَى»<sup>(٢)</sup>

فمداوة الجرحى وسيلة لحفظ النفس ، فيجب أيضا الحفاظ على القائمين بالعلاج والمداواة ، ولا يتحقق مقصد حفظ النفس إلا بالحفاظ على أفراد الخدمات الطبية وعدم الاعتداء عليهم .

## المطلب الثاني: التدابير الوقائية لحماية أفراد الخدمات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني.

أولاً: الحماية الخاصة لأفراد الخدمات الطبية: نصت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف على أن: أفراد الخدمات الطبية هم الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع إما للأغراض الطبية ... وإما لإدارة الوحدات الطبية، وإما لتشغيل أو إدارة وسائل النقل الطبي، ويمكن أن يكون مثل هذا التخصيص دائما أو وقتيا ويشمل التعبير:

١- أفراد الخدمات الطبية، عسكريين كانوا أو مدنيين، التابعين لأحد أطراف النزاع بمن فيهم من الأفراد المذكورين في الاتفاقيتين الأولى والثانية، وأولئك المخصصين لأجهزة الدفاع المدني.

٢- أفراد الخدمات الطبية التابعين لجمعيات الصليب الأحمر الوطنية (الهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين) وغيرها من جمعيات الإسعاف الوطنية الطوعية التي يعترف بها ويرخص لها أحد أطراف النزاع وفقا للأصول المرعية.

٣- أفراد الخدمات الطبية التابعين للوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة.<sup>(٣)</sup>

(١) صحيح البخارى، ك: الجهاد والسير، ب: رَدَّ النَّسَاءِ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ ، حديث رقم ٢٨٨٣

(٢) صحيح مسلم، ك: الجهاد والسير، ب: عَزْوَةُ النَّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ ، حديث رقم (١٨١٠)

(٣) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المادة ٨ فقرة ٣



كما نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف على أن يجب في كل وقت عدم انتهاك الوحدات الطبية وحمايتها وألا تكون هدفا لأي هجوم. (١)

**ونصت المادة ١٤ من البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف على أن:**

١- يجب على دولة الاحتلال أن تضمن استمرار تأمين الحاجات الطبية للسكان المدنيين في الأقاليم المحتلة علي نحو كاف.

٢- ومن ثم فلا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على الوحدات الطبية المدنية أو معداتها أو تجهيزاتها أو خدمات أفرادها ما بقيت هذه المرافق لازمة لمد السكان المدنيين بالخدمات الطبية المناسبة ولاستمرار رعاية أي من الجرحى والمرضى الذين هم تحت العلاج. (٢)

**ونصت المادة ١٥ فقرة ١ من البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف على:**

احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المدنيين أمر واجب. (٣)

ونصت المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية جنيف الأولى على أنه: "يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المشتغلين بصفة كلية في البحث عن الجرحى والمرضى أو جمعهم أو نقلهم أو معالجتهم" (٤)

**ثانياً: الحماية الخاصة لأفراد الخدمات الدينية والروحية:** نصت المادة ٨ فقرة د من البروتوكول الإضافي الأول على أن:

أفراد الهيئات الدينية هم الأشخاص عسكريين كانوا أو مدنيين، كالوعاظ والمكلفون بأداء شعائرتهم دون غيرها والملحقين:

١- بالقوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

٢- أو بالوحدات الطبية والروحية أو وسائل النقل الطبي التابعة لأحد أطراف النزاع.

(١) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المادة ١٢ فقرة ١

(٢) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المادة ١٤ فقرة ١

٢ ،

(٣) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المادة ١٥ فقرة ١

(٤) اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في ١٢

آب/أغسطس ١٩٤٩م المادة ٢٤

٣- أو بالوحدات الطبيّة والروحيّة أو وسائل النقل المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة (١)

٤- أو أجهزة الدفاع المدنيّ لطرف في النزاع.

ويمكن إن يكون إلحاق أفراد الهيئات الدينية إما بصفة دائمة، وإما بصفة مؤقتة، وتنطبق عليهم الأحكام المناسبة. (٢) ومعنى ذلك أن مصطلح أفراد الخدمات الدينية "يعد ملحقاتاً لأفراد الخدمات الطبيّة، ويشمل الأشخاص العسكريين أو المدنيين المكلفين بالمهمة الملقاة على عاتقهم دون غيرها. وهذا يدل أيضاً أن هؤلاء سيتمتعون بالحماية الخاصة المقررة لأفراد الخدمات الطبيّة، ما داموا لا يشاركون بدور مباشر في الأعمال العدائية. (٣)

**ونصت المادة ٣٥ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م على أن:** يسمح لرجال الدين الذين يقعون في أيدي العدو ويبقون أو يستبقون بقصد مساعدة أسرى الحرب، بتقديم المساعدة الدينية وممارسة شعائرهم بحرية بين أسرى الحرب من نفس دينهم وفقاً لعقيديتهم. ويوزعون على مختلف المعسكرات وفصائل العمل التي تضم أسرى حرب يتبعون القوات ذاتها، ويتحدثون نفس لغتهم أو يعتنقون نفس العقيدة. وتوفر لهم التسهيلات اللازمة، بما فيها وسائل الانتقال المنصوص عنها في المادة ٣٣، لزيادة أسرى الحرب الموجودين خارج معسكرهم. ويتمتعون بحرية الاتصال فيما يختص بالأمر التي تتعلق بواجباتهم الدينية مع السلطات الدينية في بلد الاحتجاز والمنظمات الدينية الدولية. (٤)

(١) نصت الفقرة ٢ من المادة ٩ على أنه: تطبق الأحكام الملائمة من المادتين 27 و 32 من الاتفاقية الأولى على الوحدات الطبيّة الدائمة ( ووسائل النقل الطبي الدائم والعاملين عليها التي يوفرها لأحد أطراف النزاع بغية أغراض إنسانية اي من: -دولة محايدة أو أي دولة أخرى ليست طرفاً في ذلك النزاع، ب-جمعية إسعاف معترف بها ومرخص لها في تلك الدولة، ج منظمة إنسانية دولية محايدة.

(٢) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م المادة ٨فقرة د

(٣) الإطار القانوني للحماية الدولية الخاصة بالعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في أثناء النزاعات المسلحة، عبد السلام هماش، أحمد ضياء، مجلة دراسات علم الشريعة والقانون المجلد ٤٦ العدد ١ لسنة

**ثالثاً: الحماية الخاصة لأفراد الدفاع المدني:** يلعب أفراد الدفاع المدني دوراً مهماً في القانون الدولي الإنساني، من خلال التخفيف من معاناة السكان المدنيين، وتخفيف الخسائر والأضرار المدنية، وكل ما يعانونه من وسائل الحرب، وعند النظر إلى اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها نجد أن اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب عام ( ١٩٤٩ ) كفلت بالفعل لأجهزة الدفاع المدني وأفرادها حق ممارسة أعمالهم في ظل دولة الاحتلال.<sup>(١)</sup> وقد جاء في البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ / أغسطس ١٩٤٩ م، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

### المادة ٦٣ :

١- يجب احترام وحماية الأجهزة المدنية للدفاع المدني وأفرادها.... ويحق لهؤلاء الأفراد الاضطلاع بمهام الدفاع المدني المنوطة بهم، إلا في حالة الضرورة العسكرية الملحة.  
٢-تطبق أيضاً أحكام الفقرة الأولى على المدنيين، الذين يستجيبون -رغم كونهم من أفراد الأجهزة المدنية للدفاع المدني -لنداء السلطات المختصة ويؤدون مهام الدفاع المدني تحت إشرافها.

٣- تسري المادة (٥٢) علي المباني واللوازم التي تستخدم لأغراض الدفاع المدني وكذلك المخابئ المخصصة للسكان المدنيين. ولا يجوز تدمير الأعيان المستخدمة لأغراض الدفاع المدني، أو تحويلها عن غرضها الأصلي إلا من قبل الطرف الذي يمتلكها.

### المادة ٦٣:

١-تتلقى الأجهزة المدنية للدفاع المدني في الأراضي المحتلة التسهيلات اللازمة من السلطات لأداء مهامها. ولا يرغم أفراد هذه الأجهزة في أي حال من الأحوال علي القيام بأوجه نشاط تعيق التنفيذ السليم لمهامهم. ويحظر علي سلطة الاحتلال أن تجري في بنية

(١) الإطار القانوني للحماية الدولية الخاصة بالعمالين في مجال المساعدة الإنسانية في أثناء النزاعات المسلحة، عبد السلام هاشم، أحمد ضياء، مجلة دراسات علم الشريعة والقانون المجلد ٤٦ العدد ١ لسنة

مثل هذه الأجهزة أو في أفرادها أي تغيير قد يخل بالأداء الفعال لمهامها. ولا تلزم الأجهزة المدنية للدفاع المدني بمنح الأولوية لرعايا أو لمصالح هذه السلطة.

٢- يحظر علي سلطة الاحتلال أن ترغم أو تكره أو تحت الأجهزة المدنية للدفاع المدني علي أداء مهامها علي أي نحو يضر بمصالح السكان المدنيين.

#### المادة ٦٧ :

١- يجب احترام وحماية أفراد القوات المسلحة والوحدات العسكرية المخصصين لأجهزة الدفاع المدني.....<sup>(١)</sup>

**رابعاً: الحماية الخاصة لأفراد الإغاثات الإنسانية:** ويقصد بأعمال الإغاثة الإنسانية في وقت النزاعات المسلحة ، المساعدات الخارجية ذات الطابع الإنساني والمحايد وغير التمييزي، التي تقدمها دولة أو منظمة إنسانية عند وقوع نزاع مسلح أدى إلى عجز طرف في النزاع عن توفير المؤن الأساسية اللازمة للحفاظ على حياة وصحة وكرامة المدنيين.<sup>(٢)</sup> وقد عرّف الدكتور عامر الزاملّي أفراد الإغاثة الإنسانية بأنهم "الأشخاص الذين يكون في مقدمتهم أفراد الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر، والصليب الأحمر العاملين وفق الشروط الإنسانية، بالإضافة إلى جمعيات الإغاثة التابعة لبلد محايد، والذين يقومون بالخدمات الإنسانية لفائدة أحد أطراف النزاع ، ويتمتعون بالضمانات الممنوحة لزملائهم التابعين لذلك الطرف، على أن تستوف الشروط المطلوبة، ومنها إبلاغ الطرف الآخر بمشاركتهم في أعمال الإغاثة الطوعية.<sup>(٣)</sup>

وقد نصت المادة ١٨ من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان ، المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م ، على أنه.... وتسمح السلطات العسكرية للسكان وجمعيات الإغاثة، حتى في المناطق التي غزيت أو احتلت، بأن

(١) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ / أغسطس ١٩٤٩ م، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. المادة ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧

(٢) التنظيم القانوني لأعمال الإغاثة الإنسانية في النزاعات المسلحة ، مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٥٢ أكتوبر ٢٠١٢ م ، ص ٢

(٣) دراسات في القانون الدولي الإنساني ، د/ عامر الزاملّي ، ط: دار المستقبل العربي، ص ١٢٥

يجمعوا طوعا الجرحى أو المرضى أيا كانت جنسيتهم وبأن يعتنوا بهم، وعلي السكان المدنيين احترام هؤلاء الجرحى والمرضى، وعلي الأخص أن يمتنعوا عن اقتراف أي أعمال عنف ضدهم. (١)

كما نصت المادة ٧١ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، على أنه :  
١- يجوز، عند الضرورة، أن يشكل العاملون علي الغوث جزءا من المساعدة المبذولة في أي من أعمال الغوث وخاصة لنقل وتوزيع إرساليات الغوث. وتخضع مشاركة مثل هؤلاء العاملين لموافقة الطرف الذي يؤدون واجباتهم علي إقليمه.

٢- يجب احترام مثل هؤلاء العاملين وحمايتهم.

٣- يساعد كل طرف يتلقى إرساليات الغوث. بأقصى ما في وسعه العاملين علي الغوث المشار إليهم في الفقرة الأولى في أداء مهمتهم المتعلقة بالغوث. ويجوز في حالة الضرورة العسكرية الملحة فحسب الحد من أوجه نشاط العاملين علي الغوث أو تقييد تحركاتهم بصفة مؤقتة (٢)

وجاء في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ م

### المادة ٢٣:

علي كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسله حصرا إلي سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما.

ومن خلال العرض السابق نجد أن القوانين الدولية جاءت موافقة لما جاءت به الشريعة الإسلامية بخصوص حماية أفراد الخدمات الإنسانية باختلاف أنواعها.

(١) المادة ١٨ من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان ، المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م

(٢) المادة ٧١ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ /أغسطس ١٩٤٩ م والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية

## الخاتمة

ختاماً، تتضح من هذا البحث أهمية المبادئ الإنسانية التي أرستها الشريعة الإسلامية منذ قرون لحماية المدنيين، والتي أثرت في تشكيل القانون الدولي الإنساني، لتبرز الشريعة الإسلامية كأحد المصادر الأساسية للحماية الإنسانية في زمن النزاعات. إذ تميزت بأحكام تضمن حقوق الفئات المستضعفة، وتلزم الأطراف المتنازعة بالتعامل برحمة وعدل مع غير المشاركين في القتال، مشيرة إلى أن القيم الإسلامية تفوقت من حيث الشمولية في حماية المدنيين بالمقارنة مع المعاهدات الحديثة. **توصي الدراسة بما يلي:**

1. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي: ضرورة تكامل المؤسسات القانونية الإسلامية والدولية لتحقيق حماية مدنية مستدامة، عبر إقرار آليات مشتركة للتطبيق الفعال للتدابير الوقائية.
  2. تطوير مناهج تعليمية متخصصة: إدراج مقررات دراسية حول حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ضمن برامج الشريعة والقانون، لتعميق الفهم لأهمية احترام حقوق الإنسان في الحروب.
  3. تشجيع البحث العلمي التطبيقي: دعم الأبحاث المقارنة التي تجمع بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، بهدف تسهيل التوصل إلى حلول عملية تواكب التحديات المستجدة وتضمن حماية فعالة للمدنيين.
  4. إنشاء مراكز بحث وتدريب تُعنى بتقديم دورات وورش عمل للقائمين على تطبيق القانون، لنشر مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بحماية المدنيين، والاستفادة منها في المجالات الدولية.
- إن تطبيق هذه التوصيات من شأنه أن يسهم في نشر ثقافة احترام حقوق الإنسان ويعزز دور الشريعة الإسلامية في حماية الإنسانية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في أوقات النزاعات المسلحة.

## شكر وعرفان:

يتقدم المؤلفون بخالص الشكر لجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز على تمويل هذا العمل البحثي من خلال المشروع رقم (PSAU/2024/02/30204).

### Acknowledgment

"The authors extend their appreciation to Prince Sattam bin Abdulaziz University for funding this research work through the project number (PSAU/2024/ 02/30204)

## المراجع

### أولا : القرآن الكريم .

### ثانيا : كتب التفسير:

- ١- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة .
- ٢- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت
- ٣-الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة.

### ثالثا : كتب السنة والمتون

- ١- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (المتوفى: ٢٥٦هـ) طبعة : دار ابن رجب ، دار الفوائد
- ٢- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) طبعة : دار ابن رجب، دار الفوائد
- ٣- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٤ - مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة
- ٥-مصنف عبد الرزاق: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ) ، ط: المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي - بيروت
- ٦- المصنف لابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ) ، ط: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
- ٧- السنن الكبرى للبيهقي : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٨- صحيح ابن حبان.

٩- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

### رابعاً: كتب الشروح

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (المتوفى: ٤٦٣هـ) الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.

٢- سبل السلام المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) الناشر: دار الحديث.

٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ

٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ

٥- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

٦- نيل الأوطار المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) الناشر: دار الحديث، مصر.

### خامساً: كتب اللغة والمعجم

١- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٢- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان



- ٣- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م
- ٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت
- ٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ
- ٦- معجم العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، ط: دار ومكتبة الهلال، باب الكاف والسين ٣١١/٥
- ٧- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، ط: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
- ٨- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا
- ٩- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر.

## سادسا: كتب الفقه

### (أ) الفقه الحنفي :

- ١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية .
- ٢- شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، ط: الشركة الشرقية للإعلانات، ١٩٧١م.
- ٣- فتح القدير على الهداية لابن الهمام: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ)
- ٤- المبسوط المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت

( ب ) **الفقه المالكي :**

- ١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، ط: دار الحديث - القاهرة، ٢٠٠٤ م.
- ٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير المؤلف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ) الناشر: دار الفكر .
- ٣- المختصر الفقهي ، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣ هـ)، ط: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية .
- ٤- المدونة المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٥- منح الجليل شرح مختصر خليل المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت .
- ٦-- النُّوادر والزِّيادات على ما في المدوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت ٣٨٦هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت

( ج ) **الفقه الشافعي :**

- ١- الأم المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت
- ٢- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -
- ٣- المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، ط: إدارة الطباعة المنيرية

### (د) الفقه الحنبلي :

- ١- شرح منتهى الإرادات،
- ٢- كشاف القناع عن متن الإقناع المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية .
- ٣- المعني لابن قدامة المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) الناشر: مكتبة القاهرة

### (ذ) الفقه الظاهري :

- ١- المحلى بالآثار المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت
- سادسا: كتب إسلامية معاصرة
- ١- أحكام القانون الدولي الإنساني في الإسلام ، للباحث محمد سليمان نصر الله الفرا ، بحث ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة ٢٠٠٧م
  - ٢- العلاقات الدولية في الإسلام ، د/وهبة الزحيلي

### سابعا: كتب القانون الدولي:

- ١- الإطار القانوني للحماية الدولية الخاصة بالعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في أثناء النزاعات المسلحة، عبد السلام هماش، أحمد ضياء، مجلة دراسات علم الشريعة والقانون المجلد ٤٦ العدد ١ لسنة ٢٠١٩ م
- ٢- التدابير الدولية للوقاية من الجريمة ( دراسة فقهية)، منى سمير محمد أبو عريان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠١٦م .١
- ٣- تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني، د/ ضيف الله محمود ، بحث منشور في مجلة التربية بالقاهرة، العدد (١٨٩) الجزء (٣) ٢٠٢١ ،
- ٤- التدابير الوقية من الجرائم القولية ، د/ إبراهيم سعد بن سيف.
- ٥- التنظيم القانوني لأعمال الإغاثة الإنسانية في النزاعات المسلحة، مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٥٢ أكتوبر ٢٠١٢

- ٦- حماية أفراد الخدمات الطبية واحترامهم في النزاعات المسلحة دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية ، د/ خالد غالب مطر ، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، العدد ٤ عام ٢٠٢١ م.
- ٧- حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح آلاء محمد فارس عبد الجليل ص ٥ جامعة بيروت عام ٢٠٠٨.
- ٨- حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بين القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي، الطالبة سوري إيمان، رسالة ماجستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أبو بكر بلقايد ، ٢٠١٥ م.
- ٩- دراسات في القانون الدولي الإنساني ، د/ عامر الزامل ، ط: دار المستقبل العربي.
- ١٠- دروس القانون الدولي العام، محمود سامي جنيبة.
- ١١- القانون الدولي العام ، د/ حامد سلطان
- ١٢- القانون الدولي العام، د/ علي صادق أبو هيف
- ١٣- النظم الدبلوماسية، عز الدين فودة ،
- ١٤- الوسيط في القانون الدولي الإنساني، مخلد الطراونة